مقياس الديمقراطية في فلسطين
تقرير عام 2003 - 2004

فريق العمل
د. خليل الشقافي، د. سمير عوض، أبواب مصطفى، جهاد حرب، عائشة مصطفى، علاء خلوج

دائرة السياسة والحكم

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

كانون الأول (ديسمبر) 2004
تأسس "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتنمية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخليّة، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام.

يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والندوات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالوضوح والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة فهم أفضل للمواقف الفلسطيني الداخلي والليبيا الدولية في أطر من حرية التعبير وتبادل الآراء.

المؤسسة الفلسطينية للبحوث السياسية والمسحية، ص. ب 76، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين
pcpsr@pcpsr.org
ت 2964933، فاكس 2964934، بريده الإلكتروني: 2964934
أعضاء فريق العمل

د. خليل الشقافي: مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسنية في رام الله، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية، تخرج عام 1985. له العديد من الدراسات المنشرة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرين، المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير، مراجعة فلسطينية أولية (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسنية، 2004).


أبو ب مصطفى: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسنية، يحمل درجة الماجستير في الإحصاء من جامعة اليرموك في الأردن، تخرج عام 1995. شارك في العديد من استطلاعات الرأي العام المحلية والإقليمية.

جهاد حرب: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسنية، يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، تخرج عام 1999. له العديد من الدراسات المنشرة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرين، الاصلاح المالي في السلطة الوطنية الفلسطينية (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسنية، 2004).

عائشة مصطفى أحمد: ملحقه في برنامج الماجستير في العلاقات الدولية وحقوق الإنسان في جامعة City University بلندن، تحمل درجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت عام 2003. لها العديد من الدراسات المنشرة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرين، عملية الإصلاح في الجهاز القضائي الفلسطيني (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسنية، 2004).

علاء لحوز: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسنية، يحمل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة جامعة بيرزيت، تخرج عام 2003. له العديد من النشاطات البحثية حول عملية التحول الديمقراطي.
قائمة المحتويات

<table>
<thead>
<tr>
<th>صفحة</th>
<th>المحتوى</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>9</td>
<td>تمهيد</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>الفصل الأول: المنهجية</td>
</tr>
<tr>
<td>33</td>
<td>الفصل الثاني: النتائج</td>
</tr>
<tr>
<td>51</td>
<td>الفصل الثالث: المقارنات</td>
</tr>
<tr>
<td>85</td>
<td>التوصيات</td>
</tr>
<tr>
<td>87</td>
<td>ملحق رقم (1): طرق احتساب المقياس الديمقراطي</td>
</tr>
<tr>
<td>95</td>
<td>ملحق رقم (2): نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام 2003-2004</td>
</tr>
<tr>
<td>109</td>
<td>ملحق رقم (3): جدول بعلامات المؤشرات الخمس وأربعين حسب الأوزان الأصلية والجديدة</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الجدول</td>
<td>اسم الجدول</td>
</tr>
<tr>
<td>----------</td>
<td>------------</td>
</tr>
<tr>
<td>38</td>
<td>علامات مقياس الديمقراطية حسب المؤشرات</td>
</tr>
<tr>
<td>45</td>
<td>متوسط علامات القياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)</td>
</tr>
<tr>
<td>46</td>
<td>متوسط علامات القياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)</td>
</tr>
<tr>
<td>48</td>
<td>متوسط علامات القياس حسب التصنيف المدوج</td>
</tr>
<tr>
<td>50</td>
<td>متوسط علامات القياس حسب التصنيف الثالث (القيم)</td>
</tr>
<tr>
<td>53</td>
<td>علامات القياس في القراءات الخمس</td>
</tr>
<tr>
<td>56</td>
<td>علامات المؤشرات في القراءات الخمس</td>
</tr>
<tr>
<td>80</td>
<td>علامات التصنيف الأول في القراءات الخمس ومعدلها</td>
</tr>
<tr>
<td>81</td>
<td>علامات التصنيف الثاني في القراءات الخمس ومعدلها</td>
</tr>
<tr>
<td>82</td>
<td>علامات التصنيف المدوج في القراءات الخمس ومعدلها</td>
</tr>
<tr>
<td>84</td>
<td>علامات التصنيف الثالث في القراءات الخمس ومعدلها</td>
</tr>
</tbody>
</table>
قائمة الأشكال

1. التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي الممارسات والوسائل (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد) 24
2. توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائط والممارسات (التصنيف الثاني للمقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية) 25
3. التصنيف ثالث للمقياس حسب المجالات والسياسات (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد) 26
4. توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية (التصنيف الثالث للمقياس حسب القيم الديمقراطية) 27
5. التصنيف المزدوج للمقياس حسب القطاعات والمجالات (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد) 28
6. توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والFIELDS 29
7. التصنيف الثالث للمقياس حسب القيم الديمقراطية (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد) 30
8. توزيع أوزان المقياس حسب القيم متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس 31
9. متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس 32
10. متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس 33
11. متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس 34
12. متوسط القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس 35
13. بيان علامات المقياس في القراءات الخمس 36
14. بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات الخمس والمعدل 37
15. بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات الخمس والمعدل 38
16. بيان علامات المؤشر السابع في القراءات الخمس والمعدل 39
17. بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات الخمس والمعدل 40
18. بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات الخمس والمعدل 41

الشكل رقم (13): بيان علامات المقياس في القراءات الخمس 54
الشكل رقم (14): بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات الخمس والمعدل 60
الشكل رقم (15): بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات الخمس والمعدل 66
الشكل رقم (16): بيان علامات المؤشر السابع في القراءات الخمس والمعدل 72
الشكل رقم (17): بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات الخمس والمعدل 78
الشكل رقم (18): بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات الخمس والمعدل 84
بيان علامات المؤشر الحادي عشر في القراءات الخمس والمعدل

بيان علامات المؤشر الثالث عشر في القراءات الخمس والمعدل

بيان علامات المؤشر الثامن عشر في القراءات الخمس والمعدل

بيان علامات المؤشر التاسع عشر في القراءات الخمس والمعدل

بيان علامات المؤشر الرابع والعشرون في القراءات الخمس والمعدل

بيان علامات المؤشر الثامن والعشرون في القراءات الخمس

بيان علامات المؤشر الثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

بيان علامات المؤشر الثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

بيان علامات المؤشر الثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

بيان علامات المؤشر الثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

بيان علامات المؤشر الثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

مقارنة علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات الخمس

مقارنة علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات الخمس

مقارنة علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات الخمس

مقارنة علامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات الخمس

شکل رقم (19):  

شکل رقم (20):  

شکل رقم (21):  

شکل رقم (22):  

شکل رقم (23):  

شکل رقم (24):  

شکل رقم (25):  

شکل رقم (26):  

شکل رقم (27):  

شکل رقم (28):  

شکل رقم (29):  

شکل رقم (30):  

شکل رقم (31):  

شکل رقم (32):  

شکل رقم (33):  

شکل رقم (34):  

شکل رقم (35):  

شکل رقم (36):
تمهيد

يشمل هذا التقرير السنوي امتداداً لجهود سابقة قام بها فريق العمل التابع لمركز
الفلسطيني للبحوث السياسية والمسمية منذ عام 1992 لدراسة وقياس أوضاع وظروف
التحول الديمقراطي في ظل السلطة الفلسطينية. انتجت الجهة الأولى هذه مجموعة من
التقارير التي صدرت في كتابين عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية حيث عمل
آذان معظم أعضاء فريق العمل الحالي. صدر الكتاب الأول في شباط (فبراير) 1999
والثاني في أيار (مايو) 1999 وقد شمل الكتابين أربعة قراءات مختلفة لأوضاع

يشمل التقرير الحالي قراءة لنتائج رقمية (كمية) خمسة مؤشرات تم استخدامهم لحساب
علامة القياس للفترة قيد الدراسة، أي عام 2003-2004. وكانت القراءات السابقة
قد اقتصرت على خمسة وأربعين مؤشرًا. تم إدخال تعديلات أخرى إضافية هامة على
المقياس الذي سمي سابقاً "مؤشر الديمقراطي في فلسطين". يتناول الفصل الأول من
التقرير استعراضًا لهذه التعديلات والإضافات وشرحًا للمنهجية البحث.

ينقسم التقرير إلى أربعة أقسام. يناول القسم الأول منهجية البحث وشرح للتعديلات
التي أدخلت على "مؤشر الديمقراطي" والأسباب التي دعت إليها. أما القسم الثاني
فيتناول النتائج الرقمية لقياس الديمقراطي في فلسطين لعام 2003-2004 مع شرح للأهداف
بالنسبة النظام السياسي الفلسطيني. يعرض القسم الثالث مجموعة من المقارنات بين نتائج
عام 2003-2004 والنتائج التي ظهرت في القراءات السابقة لأوضاع الديمقراطي في ظل
السلطة الفلسطينية. أما القسم الرابع فيشمل ملخصًا تفصيليًا لمؤشرات الخمسين المستخدمة
في القياس وبطريقة احتمالية جمع المعلومات المتعلقة بها.

شهدت فترة 2003-2004، مقارنة بالعام 1999 الذي أجري فيه آخر تدقيق لأوضاع
الديمقراطية في فلسطين، مجموعة من التغييرات التي أثرت في تجربة التحول الديمقراطي
في فلسطين سلباً في بعض جوانب البناء والحياة الديمقراطية في فلسطين وأخرى إيجابياً
وشكلت انعكاساً لم تعرفه الأراضي الفلسطينية منذ أذار 2002 من حصار وإغلاق
واعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية، والقتل المميت وتعزيز الأراضي ومصادرتها
وهدم المنازل.

فقد ارتفع معدلات البطالة، والفقر، وانخفاض مستوى دخل الفرد نتيجة الإغلاق
والحصار. وانخفاض الأحساء بالأمن الشخصي وسياسة القانون نتيجة لتعرض المؤسسة
الأمنية الفلسطينية للدمار من قبل الاحتلال الإسرائيلي. كما تعطل تنفيذ أغلب القرارات الصادرة عن المحاكم بسبع عدم وجود قوة تنفيذية لتطبيق القانون. عاني المواطنين الفلسطينيين خلال الفترة الماضية من مجموعة من الظواهر السلبية والظروف الصعبة. لكن في الجانب الآخر كانت هناك بعض المؤشرات التي تدل على تحسينات للمؤسسات الديمقراطية في فلسطين في عام 2003-2004.

ارتفعت عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 7.6 مليون نسمة عام 2003، في حين بلغ عدد السكان 3.2 مليون نسمة عام 1999. وحصدت تسجيلت في المستوى التعليمي في الأراضي الفلسطينية من حيث عدد المدارس، ونسبة المدرسين بالنسبة للطلبة، وانخفاض مستوى الأمن. فقد أصبح عدد المدارس ورياض الأطفال 2956 في حين كانت سابقاً 3610، وانخفاض عدد الطلبة لكل معلم إلى 262 بعد أن كانت 494. كما انخفضت نسبة الأمنية بين المواطنين ذكوراً واثناً على السواء فقد بلغت نسبة الأمنية 8.1٪ بشكل عام و7.3٪ بين الذكور و6.7٪ بين الإناث في عام 2003، في حين كانت سابقاً 13.9٪ بشكل عام و13.8٪ بين الذكور و13.7٪ بين الإناث.


أما على المستوى الاقتصادي، فقد أظهر تقرير البنك الدولي الصادر في تشرين ثاني (نوفمبر) 2004 استمرار الشلل الاقتصادي بعد أربع سنوات من الانتفاضة وما رافقها من إغلاقات وحصار إسرائيلي غائر. انخفض دخل الفرد، كما جاءت في تقرير البنك الدولي، من 1490 دولاراً في عام 1999 إلى 930 دولاراً في عام 2004 وارتفعت معدلات البطالة من 12٪ إلى 27٪ خلال نفس الفترة. أما معدل الفقر، (أي نسبة من يعيشون على أقل من دولارين يومياً) فقد تضاعفت من 20٪ إلى 48٪، أي أن عدد الفقراء قد بلغ 1.7 مليون فرد.

أمامًا في مجال سيادة القانون والحفاظ على الأمن الشخصي. فقد ألغت محكمة أمن الدولة، وعمل القانون الأساسي، وأعيد تشكيك مجلس القضاء الأعلى وفقًا لأحكام قانون السلطة القضائية. لكن فقد المواطنين الفلسطينيين إحساسًا بالأمن الشخصي نتيجة حالة الفوضى والغلطان الأمني التي أصابت المجتمع الفلسطيني.

في مجال البناء المؤسساتي، شهد عام 2003 تقدمًا ملموسًا في مجال البناء المؤسساتي، وأصبحت مؤسسات السلطة الفلسطينية، فقد استحدث منصب رئيس الوزراء، وتم بناء مؤسسة رئاسة وزراء، وقامت مؤسسات مجلس الوزراء عن مؤسسات الرئاسة. كذلك تم توفير كل موارد السلطة تحت إدارة وزارة المالية. وتم الحاق أجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني تحت مسؤولية وزير الداخلية. وشكلت لجنة مركزية للانتخابات لبدء الإعداد لعملية الانتخابات.

شهدت نهاية الفترة التي يغطيها المقياس حدوث تطورات جوهرية على النظام السياسي الفلسطيني بوفاة رئيس السلطة الفلسطينية وانتقال السلطة بشكل سلس إلى من يليه في تحل المؤسسة وذلك حسب ما تتطلبه بنود القانون الأساسي الفلسطيني. وقد تم تحديد كانون ثاني (يناير) 2005 موعدًا لإجراء انتخابات رئاسية وصدرت إشارات قوية عن السلطة الانتقالية حول نوايا إجراء انتخابات تشريعية في النصف الأول من ذلك العام.

يوجد المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية الأعراب عن شكره وتقديره للمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني العديدة التي ساهمت في تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير. كما يقدر الدور الذي لعبه د. سمير عوض في مراحل رئيسية من إعداد هذا التقرير. كما يوحد المركز أيضا التقدم بالشكر الجزييل لكل من د. ضافر قيس ود. فصل عوراتي يجدوهما في إنتاج القراءات السابقة وبغض النظر عبرها الكبير في بلورة المنهجية التي استخدمت في القراءات السابقة وفي هذا التقرير. كما يشير المركز إلى أن أجزاء محدودة من التقارير السابقة للمؤشر الدعائي قد تم الاحتفاظ بها في هذا التقرير كما كانت أو بعد إدخال تعديلات عليها. مع ذلك، فإن فريق العمل وحده يتحمل المسؤولية الكاملة عن أي أخطاء في المنهجية أو نقص في المعلومات في هذا التقرير.

خليل الشقافي
مدير المركز
الفصل الأول
المعنقية
يهدف هذا العمل إلى قياس درجة وعمق التحول الديمقراطي في فلسطين، وهو بهذا يشكل تدقيقاً رقماً في أوضاع خمسين مؤشرًا تم انتقاؤها على قياس نبض الديمقراطية في البيئة الفلسطينية. يتم جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الخمسين سناً، وبالتالي فإن للمقياس عند تكراره قدرة على تتبع التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية الفلسطينية الداخلية بإيجابياتها وسلبياتها. يتناول هذا القسم من التقرير الراهن شرح المنهجية التي اتبعها فريق العمل التابع للمؤشرات وتحديد أوزانها وجمع المعلومات عنها.

هناك مقايسات إحصائية وغير إحصائية عديدة لتقدير ومراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، يستخدم معدل الدخل القومي لفرد لوضع بلد ما في سلم النمو الاقتصادي مقارنة بلدان أخرى. كما يستخدم المؤشر القياسي للأعمار لقياس الزيادة العامة في الأسعار وبالتالي قياس قيمة الأجور الفعلية. ومقياس الديمقراطية هو حذاء لإيجاد تعبير رقمي (أو كمي) عن وتيرة واتجاه التحول نحو الديمقراطية في بلد ما. ويحكم اختلاف التحولات الديمقراطية عن التحولات الاقتصادية والتحولات في غيرها من المجالات التي تشير قياسها كميا، يتم في قياس الديمقراطية اعتماد مؤشرات مختلفة. يتعامل مقياس الديمقراطية مع هذه المؤشرات بشكل أكثر حذراً، لكونها تتصل بعلاقات اجتماعية، وقيم، ومبادئ، ومؤسسات متعددة ومتشابكة في المجتمع. ولهذا فإن فريق العمل، عند اعتباره لتقنيات احتساب المقياس، الإفادة من تجارب مشابهة مثل التقرير الذي نشرته الأمم المتحدة سنويا تحت عنوان "تقييم التنمية البشرية "، والذي أثار نقاشات مفيدة حول قضايا ومشكلات قياسات تتعلق بالتقنية البشرية المستدامة ومكوناتها. وهي قضايا ومشكلات لا تقل تعقيداً عن القضايا والمثلالاشكالات التي تصل بالديمقراطية وتحولاتها.

(1) مؤشرات مقياس الديمقراطية

باعده مداولات ومناقشات واستشارات ومرافعات للأدبيات في مجال قياس الديمقراطية تم اختيار 50 مؤشرًا، وجرى تكليف باحثين ميدانيين ومقيمين لمجموعات مختلفة من هذه المؤشرات بإشراف مباشر من فريق العمل. أعطى لكل مؤشر 1000 علامة وتحديد لكل مؤشر طريقة معينة في احتساب العلامة وفق المعلومات التي يوفرها عن الواقع أو الحالة المكلفة برصدها، ومن ثم تم محاسبة وزنًا محدداً في المقياس. وتم حساب المقياس بالتفاوت عبر أوزان هذه المؤشرات. وتم تدقيق الوزن المحدد عند البدء بالعمل في المقياس في عام 1996 بناءً على تقييمات فريق البحث وعلى استطلاعات آراء
 نحو 200 شخصية (خبراء) من الأكاديميين والمحقوقيين والمدنيين والعاملين في مجالات حقوق الإنسان والعمل النسوي ومن أعضاء المجلس التشريعي وآخرين. وفي عام 2004 قام فريق البحث بإعادة توزيع بعض الأوزان بناء على تقديرات للحجة السابقة. لقد طلب إلى الخبراء تقييم كل من المؤشرات المستخدمة في القياس حسب أهميتها للحالة الديمقراطية بإعطاءه علامة تراوح بين صفر (إذا كان غير مهم على الإطلاق) وعشرة (إذا كان على درج عالية من الأهمية). ويشكل الوزن المحدد للمؤشر من معدل العلامات التي أعطته له في استطلاع الخبراء بناء على تقييمات فريق العمل.

إن عناصر أو مكونات مقياس الديمقراطية في فلسطين هي المؤشرات الخمسون. يفحص كل مؤشر بشكل كم أحد المجالات الدالة على عملية التحول الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية وفق اعتبارات: يتعلق الأول بدرجة الصلة بالديمقراطية باعتبارها نظام حكم، ونظامًا لعلاقات السلطة بالمجتمع، ودرجة احترام السلطة حقوق الإنسان، واعتبارها كذلك ناطصًا للعلاقات داخل مؤسسات وتنظيمات المجتمع الفلسطيني. ويشتهر الاحتمال الثاني بقابلية المؤشرات لقياس على ترتب زمنية قصيرة نسبياً، دون إخفاق المؤشرات ذات القياس لمرى زمنية أبعد، وقدرها على سرعة تجاه وثيقة التحول نحو الديمقراطية والاعتبارات نابعة من الأهداف المشروعة من وضع مقياس للديمقراطية في فلسطين، والتي يأتي في مقدمتها:

1- تبديل الرأي العام والمهتمين في تكريس الديمقراطية بالتحولات الجزائية في هذا المضمون عبر التقارير الدورية.

2- مساعدة، حيث يمكن ذلك، المجلس التشريعي الفلسطيني، وبقية صناعي القرار في البلاد، على أداء مهامهم، وخصوصاً فيما يتعلق بالتشريع ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية والعمل في مجال ترسيخ ممارسة الديمقراطية في حياة المجتمع الفلسطيني وتمثيلية الثقافة الديمقراطية في عبر إصدار التشريعات الضرورية ومراعاة حسن التطبيق، كما روعي في تحديد عدد المؤشرات ومدى شموليتها لإنجاز المادية والبشرية المتوفرة لهذا المشروع.

3- وضع منهجية تربوية قادرة على قياس متغيرات سياسية واجتماعية قياسا كما بحيث يصبح من الممكن فحص هذه المتغيرات عبر مراحل زمنية مختلفة مما يتيح مراقبة التحول نحو الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني ومجتمعات أخرى في مرحلة مشابهة.

* للإطلاع على كيفية احتساب العلامات، أنظر المرفق رقم (11) في نهاية هذا التقرير.
والخ

وتوقّف فريق العمل أن تتعلق المؤشرات المتناقضة بالمجالات الحياتية المختلفة: الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في البلاد. كما وتخّصّ هذه المتغيرات مراحل عملية اتخاذ القرار الديمقراطية كافّة بدءاً بالنوع والرغبة في المشاركة بصنع القرار، ومروراً باتخاذ القرار، وتطبيقه، وإيجاد الضمانات لاستمراره هذا التطبيق وإجراء التطور الضروري لذلك.

جرى هذا التوقيح كي يتم وضع تلك المؤشرات التي بدت قادرة على قياس الأوضاع الديمقراطية في فلسطين. واستهدف فريق العمل أن تتعكس المؤشرات بمجموعها الجوانب المختلفة للمجتمع الحضاري في البلد: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية من جانب، والحيات السوسيوتاريخية والسياسية من جانب ثان، وتقسيم الرواية العام الفلسطيني لجوانب من الحياة الديمقراطية في البلد، من جانب ثالث. كما تم إعطاء المؤشرات السياسية حجمًا أكبر من غيرها (38٪) نظراً للطبيعة المفصلة التحليلية التي تم بها السلطة الفلسطينية، ولأن الانعكاس الأوضح لعملية التحول نحو الديمقراطية يكون أكثر بروزاً في هذا المجال.

إن مجموعة المؤشرات التي تم اختيارها هي مجموعة عشوائية بالضرورة. فلم يكن هناك مخرج من ذلك، فلما هو الأمر في اغلب الأبحاث المتعلقة بالمجتمع. بيد أنه تم توجيه أن يكون اختيار المتغيرات بعدم الشروط. وكان من بين الاحتمالات المختلفة التي استخدمت في اتقاف هذه المؤشرات الخاصة ما يلي:

أولاً: اعتماد عينات عشوائية في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين عامة كونه من غير الممكن أخذ البيانات الضرورية من كل مواطن فلسطيني.

ثانياً: اختيار عدد محدد من المؤشرات كأدوات قياس للمجالات الحياة الديمقراطية لأنها من غير الممكن اعتماد كل المؤشرات التي لها علاقة بقياس الديمقراطية لوجود عدد لا متانة منها.

ثالثاً: اختيار مؤشرات ذات قابلية عالية للمتابعة الدورية. ومن هنا اختيار المؤشرات التي تتمتع بدرجة أعلى من الحساسية للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتجميع آخر أن ثُقفت المؤشرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بالتحولات السياسية والاجتماعية ذات العلاقة بالديمقراطية.

يدّ أنه يجب التنوع إلى أن عشوائية المؤشرات في هذه الحالة لا تشكل عيباً بحدٍ. فعشوائية اختيار المؤشرات لا تعني أن عملية الاختيار كانت ذات طابع فوضوي أو أنها قصيدة بحيث لا تكون شاملة. إنها عشوائية لأنها لا يمكن أن تكون "موضوعية" لعدم وجود القدرة على أخذ كل العوامل الممكنة بين الاعتبار، ولأنها اعتمدت على مجموعة من الناس في اختيارها، ولأنها تعتمد جزئياً على الآراء التي لا تتعتبر عن "الحقيقة"، وإنما
عن الشعور بإثاء الواقع، ولأنها تتخضع لحكم فريق العمل، ولا ضرر أعضائه لتحديد
"نقاط القطيع" في عدد من الحالات وفقاً لتفاعاتهم، وكذلك لوجود طابع إحصائي
المؤشر، حيث تبقى الأحكام البنية على الأحصاء والمتعلقة بالظواهر الاجتماعية، رغم
نفعها وتجاعدها على درجة معروفة من العشوائية.

مصادر المعلومات:

لقد جرى الاعتماد في دراسة بعض المؤشرات على أشكال مختلفة من الوصول إلى
المعلومات التي يطلبها المؤشر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر ملزمة متعارفود
الأساند، ما أمكن، إلى أكثر من مصدر مستقل للمعلومات حفاظاً على دقة وصدقية
كل مؤشر. اعتمدنا في الحصول على معلومات المؤشرات على المصادر التالية:

1) مصادر حكومية كالوزارات والأجهزة الأمنية والجهز المركزي للإحصاء،
بالإضافة إلى المجلس التشريعي ومجلس القضاء الأعلى وغيرها.

2) مصادر في الحكم المحلي مثل المجالس المحلية.

3) المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات وروابط رجال الأعمال
ومؤسسات مهنية أخرى.

4) استطلاعات الرأي العام التي قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
بإجراءها خصيصاً لأغراض القياس.

(2) مفهوم الديمقراطية

يشكل مقياس الديمقراطية في فلسطين قراءة رمزية للعملية التحول نحو الديمقراطية. إن
قياس أداء النظام السياسي الفلسطيني في أثناء عملية التحول يتحم علينا التركيز على
تلك المؤشرات القادرة على قياس ذلك التحول والابتعاد قدر الإمكان عن عناصر
ومؤشرات أخرى مهمة تهدف لتعزيز الديمقراطية القائمة لكنها قد لا تلعب بالضرورة
دوراً أسباً في عملية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

الديمقراطية شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو
مصدر السلطة، وعلى أساس العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار. فالديمقراطية
النافذة هي طريقة للإدارة، سواء كانت إدارة شؤون الدولة أو مؤسسة صغيرة أو غيرها.
وهي سبب، وليست هدفاً مستقلًا. والديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها فقط
تفكير، أو اعتقاد، أو نظرية ثقافية فقط، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار. وفي
حالة الدولة، فهي آلية لصنع القرار السياسي المتعلق بحياة الشعب.
إن هذا التقرير لا يحصر اهتماماته في التشكل الديمقراطي للحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني في إطار القانوني والدستوري، رغم أهميته في هذه المرحلة بالذات، بل يأخذ بالحسبان أبعادا أخرى ذات أهمية كبيرة في مأسسة الديمقراطية، منها: تشريع التعديلي السياسية والخليفة، ومشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصاد الرسمي (المنظم) وفي إدارة مؤسسات المجتمع على اختلافها، ومنها إشاعة الديمقراطية الداخلية في حياة الأطر والمؤسسات الجماهيرية والحزبية والمنظمات الأهلية والمهنية، والأولوية والأهمية التي يعطيها الرأي العام للديمقراطية في البلد.

إذا لا نقل، ولا نهدف إلى أن نقل، من أهمية ومصرية المعركة الوطنية التي تخوضها السلطة الوطنية وقوى المجتمع الفلسطيني كافة ضد الاحتلال، والاستيطان، ومصاهرة الأراضي، وتهديد القدس، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وتمييز الوحدة الإقليمية، وتضيق السيادة والحرية. فإسرائيل تضع عراقيل وصعوبات ومعيقات جمة في طريق تحقيق سيادة وطنية، وفي وجه إشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لأنساب اعتبارات سياسية تاريخية، وراهنة ومستقبلية. لكن هذا التقرير يبين الرأي القائل بأن الديمقراطية ينبغي أن تكون خيارنا في عملية البناء الوطني لأنها، بين اعتبارات أخرى، تشكل الإطار الأخيف للتقبلية السياسية في معارك الاستقلال والتحرر، والإطار الأول في مشروع التنمية والتقدم الاجتماعي.

(3) تعديلات على "مؤشر الديمقراطي" السابق

يشكل هذا التقرير استمراراً لجهود فريق العمل السابقة في قياس عملية التحول الديمقراطي في فلسطين منذ عام 1991. ولهذا بعد مرور عدة سنوات على مراجعة "مؤشر الديمقراطي الفلسطيني" وبناءً على تطورات الوضع الفلسطيني منذ إجراء الانتخابات الفلسطينية الأولى، وجد فريق البحث أن هناك حاجة لمجموعة للتركيز في "قياس الديمقراطي في فلسطين" على أمور خمسة:

1) هناك ضرورة للبحث عن مؤشرات قادرة على قياس درجة المأسسة في النظام السياسي الفلسطيني. لهذا السبب تم وضع وجود مؤسسات عامة قوية وعلاقة وفعالة كإحدى القيم الأساسية في المقياس، وذلك تحت التصنيف الثالث المتعلقة بالقيم الديمقراطي.

2) وقد بلغ عدد المؤشرات المستخدمة لقياس علامة هذه القيمة 14 مؤشراً. بالرغم من أن معظم هذه المؤشرات كانت موجودة أصلاً في "مؤشر الديمقراطي" السابق، فقد قرر فريق البحث إعطاء وزن عالٍ نسبياً لهذه القيمة الديمقراطي بلغت 25٪ من القيمة الإجمالية للمقياس.
إن المؤسسة بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي الفلسطيني أمر لا يمكن التقليل من شأنه، فقد أشارت كافة التقارير المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، بدءًا من التقرير المعروف باسم تقرير روكار، إلى ضعف المؤسسات العامة الفلسطينية. كما شكل هدف تقرية هذه المؤسسات الغاية المركزية لعملية الإصلاح التي نادى بها المجلس التشريعي وخاصة منذ مايو (أيار) 2000.

(2) هناك حاجة للتوجيه على القواعد الدستورية لنظام السياسي الفلسطيني. هناك حاجة ماسة في النظام الديمقراطي لإيضاح القواعد الدستورية المتعلقة بالفصل بين السلطات والحقوق السياسية والمدنية، وعملية التشريع، وآليات وطرق المساءلة والمراقبة. وبالرغم من اهتمام "المؤتمر الديمقراطي" السابق بهذه المسألة، حيث صنف المؤشرات إلى تلك الدالة على الوسائل "الأخرى الدالة على الممارسات"، فإننا وجدنا حاجة ماسة لخلق مؤشرين جديدين يتناول أحدهما وجود الدستور أو القانون الأساسي الذي يضم الفصل بين السلطات والمساءلة فيما يتناول الآخر مدى التطبيق الفعلي للدستور عن طريق التدقيق في الخروقات الموجودة أثناء الممارسة.

إن من الضروري الإشارة إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية السابق باسر عرفك كان قد رفض لفترة بلغت خمس سنوات (بين 1997-2002) التوقيع على القانون الأساسي الفلسطيني. وقد شكل هذا تهديداً جوهرياً لعملية التحول الديمقراطي برمته، ليس فقط لأن السلطة التنفيذية تعودت بذلك على الصلاحيات التشريعية للمجلس التشريعي الفلسطيني، بل أيضاً لأنها بذلك خلقت حالة من العوض حول كفاءة القواعد الدستورية المعمول بها في السلطة وذلك لوجود تعددية وتنافس دستورية في الإيرادات القانوني الفلسطيني من الحكم العثماني.

(3) هناك حاجة لفهم وقياس درجة تأثر النظام السياسي ببطيئة الاقتصاد السياسي الفلسطيني. لقد اتفصحت خلال العقد الماضي وخاصة خلال السنوات الأربعة الماضية الأهمية البالغة لمساعدة المانحة إلى تقيمها الدول المانحة للancial فلسطينية ليس فقط للمشاريع الإغاثية بل أيضاً لدفع رواتب العمل في القطاع العام. لهذا رأى فريق العمل الحاجة لقياس نسبة المساهمات المالية الخارجية بالنسبة للميزانية الإجمالية للدولة. لهذه الغاية تم إدخال مؤشر جديد للقياس يقيس حجم المساهمات الخارجية ويقارنها بالصادرات الداخلية للميزانية.

إن أهمية هذا الجانب تكمن في الاعتقاد بأنه كلما كانت ميزانية السلطة مرتبطة بمساحل الززوات خارجية كلما كانت هذه السلطة أقل استعداداً للتجارب مع المطالب الداخلية للمواطن الفلسطيني. أما لو كانت ميزانية السلطة قائمة أساساً على ضرائب
وسوم وعلماء يدعون المواطنين مباشرة للسلطة فإن هذه السلطة ستندد نفسها أكثر استعدادًا لأخذ احتياجات هؤلاء المواطنين بعين الاعتبار عند وضع سياساتها. كما أنه كلما كان المواطن هو مصدر ميزانية السلطة، كلما أحس هو بضرورة مطالبة الدولة باستخدام أمواله بطريقة التي يريدها فيزياء من مشاركته في العمل السياسي.

(4) هناك حاجة لتركيز على حكم القانون كقلم أساسية من قيم التحول الديمقراطي، فقد أظهرت السنوات الأربعة الماضية بشكل خاص أهمية وجود سلطة مركزية ذات قدرة على فرض النظام والقانون. وبالرغم من أهمية "المؤشر الديموقراطي" السابق بقضايا هي في صلب حكم القانون، مثل استقلال القضاء وتنفيذ أحكام المحاكم، فقد وجدنا حاجة لتعزيز ذلك من خلال إضافة مؤشر جديد يقيس درجة الإحساس بالأمان الشخصي لدى الرأي العام. كما تم وضع سيادة القانون كواحدة من القيم البارزة في التصنيف الثالث حيث حصلت مؤشراتها الخمسة على 15% من قيمة علامة القيمة.

(5) هناك حاجة في مطلع عملية التحول الديمقراطي لإبراز حجم الموارد المخصصة في ميزانية السلطة لاحترامات الأمين مقارنة بمكانة العناصر الصحية التعليمية. وكان "المؤشر الديموقراطي" قد أظهر اهتماماً واضحًا بهذه المسألة لكنه غفل عن إجراء المقارنة بين الأمن من جهة الصحة والتعليم من جهة أخرى. لهذا ارتؤى فريق البحث ضرورة تعديل المؤشر المتعلق بنسبة الموارد المخصصة للشؤون الاجتماعية بحيث يتم مقارنة ذلك بالمراتب الأمامية. إن التطورات السياسية والأمنية التي صاحبت قيام السلطة الفلسطينية وخاصة استمرار العنف وفشل المفاوضات في التوصل إلى نتائج قد جعل من مسألة الموارد الأمامية الفلسطينية قضية ذات دلالة على فرض التحول الديمقراطي.

كما قمنا بإدخال تعديلات أخرى في المؤشرات وتصنيفاتها. تناول التحديث الأول إلغاءً للمؤشر رقم (9) في "المؤشر الديموقراطي" وهو المؤشر المتعلق بعدد المحامين الذين يمارسون المهنة بنسب إلى إجمالي عدد المحامين، وقد تم إلغاؤه لاعتقاد فريق العمل أنه لم يعد له دلالة على عملية التحول الديمقراطي. وتتناول هذا التحديث أيضاً دمجًا للمؤشرين 21 و22 في "المؤشر الديموقراطي" ليصبحا مؤشرًا واحدًا، ويتعلق الاثنان بإجراء انتخابات عامة ومحليّة في موعدها القانوني. كذلك قمنا بدمج المؤشرين 28 و29 في مؤشر واحد، ويتعلق الاثنان ب💕
أما التعديل الثاني فتناول التصنيفات. فقمنا أولاً بإعادة تصنيف العديد من المؤشرات من جانبين رئيسيين. ثم إعادة تصنيف العديد من مؤشرات الوسائل وسميها مؤشرات ممارسات. فلم لا تعد التبعيات والمؤلفات دالةً على مؤشر وسائل، وإنما على مؤشر ممارسة وكانت هذه الحال بالنسبة لتقسيم الناس لحالة الصحافة والتسبب في المدارس ونسبة الأمية وعدد المجالات التي يتوجب فيها على المواطنين الرجوع إلى أجهزة الأمن حيث أصبحت كلها ضمن الممارسات. كذلك أعدنا تصنيف العديد من المؤشرات ضمن إعادة نظر واسعة في التصنيف الثالث المتعلق بالقيم الديمقراطية حيث تقلص عدد من ثمانية إلى خمسة قيم وقد قمنا بدمج العديد من القيم السابقة وأضافنا فيما جديدة وأعدنا تصنيف المؤشرات حسب القيم الجديدة.

4) الخصوصية الفلسطينية

رغم أن هذا المقياس قابل للتطبيق في مناطق أخرى في العالم تشهد أو تم في حالة تحول نحو الديمقراطية، فإن الباحث في الشأن الفلسطيني سيجد أنا قد أخذنا بعين الاعتبار ثلاثة أمور ذات خصوصية فلسطينية.

1) إن عملية التحول نحو الديمقراطية تمثل في ظل حالة شاقة لا تتكرر في مناطق أخرى وهي حالة التحول ما بين سلطة وطنية واحتلال عسكري. إن السلطة الفلسطينية لا تتمتع بسياسة على أراضيها كما أن صلاحياتها المدنية والأمنية ليست كاملة، وللماذا فإن بعض هذه الصلاحات لا تصلح كمؤشرات على عملية التحول الديمقراطية لأنها لا تتنزؤ من قبل مؤسسات فلسطينية. فمثلًا، لا يمكننا اعتبار حرية التنقل والحركة داخل مناطق السلطة الفلسطينية وخارجه مؤشراً لها، لأنه يتغير أولأ وقبل كل شيء بالسياسات الإسرائيلية وليست الفلسطينية.

2) إن الدول التي تلعب الدور المانحة في توجه السياسة الفلسطينية، بشكل مباشر أو غير مباشر، هي أيضًا خصوصية فلسطينية مرتبطة بطبعة عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية. أ févrierت الدول المانحة بما يزيد عن نصف بليون دولار سنوياً خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر السلطة. وبأكبر من ذلك خلال السنوات الأربع الماضية. وقد شكلت هذه المساعدات، بالإضافة إلى التحولات المالية التي تقوم بها إسرائيل لإعادة الرسوم الجمركية التي تجمعها لصالح السلطة الفلسطينية، الجزء الأكبر من ميزانية السلطة. إن من الصعب تقدير التأثير الذي يترك ذلك في عملية التحول الديمقراطي. ولكن من المرجح أن كلما كان دور المواطنين محدوداً في موارد الدولة وخاصة ميزانيتها كلما كانت فرصه مشاركته السياسية أقل.
(5) تصنيفات المقياس

للمقياس قيمة رقمية واحدة تعبير عن وضع الديمقراطية في الفترة قيد البحث. لكن له أيضاً خمسين مؤشراً بخمسين رقماً يعبر كل منها عن وضع كل مؤشر على حدة. وجد فريق العمل أن إضافة تصنيفات أخرى على المقياس قد تسهم في فهم أوسع للوضع الديموقراطي بقطاعاته ومجالاته وقيمه المختلفة.

يقسم التصنيف الأول المؤشرات الخمسين إلى قطاعين: مؤشرات تعبير عن وسائل التحول الديموقراطي وأخرى تعبير عن ممارسات التحول الديموقراطي. كما يظهر شكل رقم (1) فقد بلغ عدد مؤشرات الوسائل خمسة ومؤشرات الممارسات خمسة وأربعين، وقد بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الوسائل 0.3160، فيما بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الممارسات 0.1869.

شكل رقم (1): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي الممارسات والوسائل

(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

* يجدر الإشارة إلى أنه لو كانت أوزان المؤشرات متساوية لبلغ معدل وزن كل مؤشر 2.00، حيث أن عدد المؤشرات خمسين وقيمة المقياس القصوى 1000 علامة.
تشير مؤشرات الوسائل إلى تلك الجوانب من عملية التحول الديمقراطي التي يتم فيها وضع الأسس الدستورية والقانونية والمؤسساتية التي تخلق بيئة ملائمة لحصول ممارسات
الديمقراطية. كمثال على ذلك، اختبرنا مؤشرات مثل وجود دستور أو قانون أساسي يفصل
بين السلطات وضمن المساءلة، وإمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف
و مجلات، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية حسب النظام الدستوري. لقد
اكتشفنا بالوسائل السياسية لم نخطر وسائل اقتصادية واجتماعية لاعتقادنا بأن الوسائل
السياسية هي الأهم لإنجاز عملية التحول الديمقراطي فيما تكون الوسائل الأخرى ذات
أهمية لغايات تعزيز الديمقراطية.

أما المؤشرات التي تقيس الممارسات الديمقراطية فهي تلك المتعلقة بالتطبيق العملي لقواعد
الدستورية والأنظمة القانونية وغيرها من الوسائل الديمقراطية. فمثلًا، نجد مؤشرًا يقيس
خروقات الدستور أو القانون الأساسي، وآخر لقياس نسبة المصادر الخارجية في الميزانية،
أو قياس نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل، أو عدد حالات التعذيب
أو الوفاة في المعتقلات.

ويشير شكل رقم (2) إلى الوزن المعتقلي لمؤشرات الوسائل (51 %) مقارنة بالوزن المعتلى
لمؤشرات الممارسات (85 %). إن الاهتمام الأكبر بالممارسات يعبر عن الشكوك السائدة
لدى فريق البحث في القيمة الفعلية لقواعد الدستورية والقانونية، رغم أهميتها، مقارنة
بالواقع على الأرض وخاصة في المراحل الأولى من عملية الانتقال من نظام غير ديمقراطي
لآخر ديمقراطي. 

شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائط والممارسات
يقسم التصنيف الثاني المقياس إلى ثلاث مجالات: سياسية واجتماعية واقتصادية.

وبالرغم من تركيزنا على المجال السياسي لما لذلك من أهمية في عملية التحول نحو الديمقراطية، فإننا ندرك أهمية المجالين الآخرين وخاصة المجال الاجتماعي. كما يظهر الشكل رقم (3) فقد بلغ عدد المؤشرات السياسية 32، الاجتماعية 15، والاقتصادية 3. وبلغ معدل وزن كل مؤشر من المؤشرات السياسية 3163%، الاجتماعية 0252%.

شكل رقم (3): التصنيف الثاني للمقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

يظهر الشكل رقم (4) أن لائتي وزن الإسهام مأخوذ من المؤشرات السياسية (82%). فيما تبلئ المؤشرات الاجتماعية (24%) وأخيراً الاقتصادية (8%). إن اهتماماً بالمؤشرات الاجتماعية يعود لاعتقاد فريق البحث أن نظرة إلى القيادة الاجتماعية التقليدية والمحافظة للمجتمع الفلسطيني فإن إحداث تغييرات في هذا المجال هو أمر حيوي لنجاح عملية التحول الديمقراطية وبالتالي فإن مقياس المؤشرات الاجتماعية هو باروميتر حساس وصادق في وصف طبيعة التغيير في الحالة الديمقراطية.
شكل رقم (4): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

كما أن هناك تصنيفاً مزدوجاً يزاوج بين التصنيفين الأول والثاني وتكمن فائدته الأساسية في تقسيم المجال السياسي في قطاعي الوسائل والمهارات. أنظر الشكل رقم (5).
الرقم (٥): التصنيف المزدوج للمقياس حسب القطاعات والمجالات
(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

إن الممارسات السياسية تبقى هي الأكثر أهمية في المقياس حتى بعد تقسيم المجال السياسي إلى قطاعي الوسائل والممارسات كما يتضح من الشكل رقم (٦).
يقسم التصنيف الثالث المقياس كما يضح من الشكل رقم (7) إلى خمس قيم ديمقراطية أساسية موزعة كالتالي:

1. المساواة والعدالة الاجتماعية، مثل نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، ويبلغ عدد مؤشراتها 13 ورغم وزن كل من مؤشراتها 2012.

2. وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة، مثل تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة وسياحة النظام والقانون الشعور بالأمان الشخصي، ويبلغ عدد مؤشراتها 14 ورغم وزن كل من مؤشراتها 179.

3. احترام الحرية المدنية، مثل عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات وعدد الرخص الممنوحة لتشكيل أحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات، ويبلغ عدد مؤشراتها 9 ورغم وزن كل من مؤشراتها 227.

4. حرية الصحافة والتعبير، مثل عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية وتقسيم الناس لحرية الصحافة في البلاد، ويبلغ عدد مؤشراتها 9 ورغم وزن كل من مؤشراتها 176.
5. سيادة القانون، مثل استقلال القضاء، التبعيات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية حسب الدوافع والمؤهلات وعدد القضايا المرفوعة للمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة عن تلك المحكمة، وبلغ عدد مؤشراتها 85 ومعدل وزن كل من مؤشراتها 379.

شكل رقم (7): التصنيف الثالث للمقياس حسب القيم الديمقراطية

(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

يظهر الشكل رقم (8) أن وزن كل من القيمة المتعلقة بالمؤسسات القوية والمساءة والعدالة الاجتماعية قد بلغ الرابع فيما جاءت قيمة احترام الحريات المدنية (20%) في المرتبة الثالثة، وحصلت قيمتي سيادة القانون وحرية الصحافة والتعبير على 15% لكل منهما.
شكل رقم (8) : توزيع أوزان المقياس حسب القيم الديمقراطية

(6) قراءة المقياس

لا يعتقد بأن هناك حالة معيارية للديمقراطية يتم القياس بالنسبة إليها. ولهذا السبب فإن المقياس ينطلق من وضع تقييد كمي للحالة الديمقراطية في البلاد في الفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري. وعلى الرغم من أن هذا التقييد يعطي انطباعا عن حالة الديمقراطية في البلاد، إلا أنه لا يشكل حكما عليها، ويجب عدم استخدامه لهذا الغرض. وسيصبح من الممكن استخدام هذا المقياس كمؤشر للحالة الديمقراطية في حالة تبنيه في مجموعة من الدول بعد إجراء التسويقات الضرورية عليه، لكي يصبح مقياسا نسبيا يمكن من مقارنة حالة الديمقراطية في عدد من البلدان في ذات الوقت.

ولهذا السبب، فإن من الضروري قراءة هذا المقياس بالمقارنة مع المؤشرات السابقة، حيث شكلت القراءة الأولى لعام 1997-1998. مراعاة أو نقطة ارتكاز، ومن ثم يتم النظر إلى القراءات التالية، على أنها نقاط على منحنى عملية التحول الديمقراطي. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري إعادة التأكيد على أن المقياس لا يعكس حالة الديمقراطية، وإنما عملية التحول الديمقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقريبي حالة الديمقراطية في مجموعة من النقط الزمنية، تلخص كل نقطة منها حقبة زمنية محددة.
ويمكن قراءة القياس على عدة مستويات:

المستوى الأول: ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكّن من الإطلاع العام والمجرد على الحالة الديمقراطية في البلد.

المستوى الثاني: ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي حسب التصنيفات المختلفة. ومن الممكن على هذا المستوى الإطلاع الأكثر تنفيذًا على الحالة الديمقراطية في فترة التقرير، واكتشاف القطاعات والمجالات والقيم التي شهدت تقدماً أو تراجعاً.

المستوى الثالث: ويتصل هذا في قراءة المؤشرات، ومن الممكن هنا مراقبة حالة يتم قياسها وصولاً إلى القياس. كما يمكن اكتشاف المجالات الرائدة بينها من أجل ترتيب أولويات التأثير في العملية الديمقراطية والتركيز على المجالات ذات التأثير المركب.

إذاً لا ننصح أن تكون قراءة هذا القياس ومؤشرات قراءة كمية فقط: فالديمقراطية وعملية التحول نحوها تمثل حالة نوعية تعكس، وتعبد إنتاج، وتساهم في تطور نظام سياسي-اجتماعي-اقتصادي متحرك وتغير. فما تقدمه هذه المؤشرات بمجموعة (قياس الديمقراطية) أو في مجال معين (في القطاع أو المجال أو القيم) أو في قضية محددة (المؤشر) هو تعبير كمي (رقمي) عن حالة نوعية تم تثبيتها لتمثل فيما نوعية على مدى حقبة زمنية. إننا نوصي بقراءةها على خلفية حالات التبعية والانكشاف والقلق المستقبلي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية. لذا يتوجب الحذر من أي محاولة لاختزال عملية التحول نحو الديمقراطية إلى رقم أو مجموعة من المتغيرات الكمية، بل ينبغي التعاطي مع المؤشرات والتصنيفات، ومع القياس كأدوات مساعدة (أدوات تنبؤ) في مراقبة التغييرات (السلبية والإيجابية) على وضع الديمقراطية، وبالتالي التدخل في صياغة سياسات وتوجهات تخدم التحول الديمقراطي، وتعمل على تجذير الديمقراطية.
الفصل الثاني
النتائج
يستعرض هذا الفصل الملامح الرئيسية لقياس الديمقراطية. كما يحتوي على جدول تفصيلي بنتائج المؤشرات كافية. ثم يستعرض نتائج المقياس حسب التصنيفات الثلاث بالإضافة إلى التصنيف المزدوج. ويجد القارئ في الملحق رقم (2) تفصيلات كاملة حول نتائج المؤشرات ومصادر المعلومات التي بنيت عليها.

الملاحم الرئيسية لقياس الديمقراطية في فلسطين لعام 2004-2005


2. حصلت عشرة مؤشرات من أصل 50 مؤشرًا (أو 20% من مجموع المؤشرات) في المقياس على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر. وتعلقت هذه المؤشرات بأمور رئيسية في بنية النظام الديمقراطي مثل خرق السلطة التنفيذية للدستور (القانون الأساسي)، واجتماعات الفضاء، وإجراي محاكمات جزائية أو لائحة أمنية، والطلب إلى الناس الرجوع إلى جزء الأمن أو مراقبة بواسطة عمليات الخاصة، وتعني التقييم في المعتقلات، وعدم ترجيح أجزاء سياسية، وشعور الناس بالأمان الشخصي، والبطالة.

3. وحولت تسعة مؤشرات (18%) على علامات متدنية جدًا (أقل من 50) تتعلق بالأداء الرقابي للمجلس التشريعي، وإبطال الناس على مشاريع القوانين التي يتم تداولها في المجلس التشريعي، ومشاريع القوانين التي يقررها المجلس التشريعي ولا يتعارض أو يصادق عليها رئيس السلطة الوطنية في الموايد القانونية المحددة، ويعتبر الناس يوجد فساد في السلطة الفلسطينية والحالات التي يتم مقاضاتها، وأداء السلطات المحلية، واستخدام الواسطة، ويقردان الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية، ومطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية، وتجاوزات داخل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية.

4. وحولت إثنين عشر مؤشرًا (24%) على علامات متدنية (0-50). تعلقت هذه المؤشرات بحرية الصحافة، وبيضوف ومجازات المعارض، وتقسيم الناس لوضع الديموقراطي، وممارسة المرأة في قوة العمل، وكذلك ممارسة المرأة في مواقع مهمة في الوزارات والمنظمات الأهلية، وبناء المؤسسات العامة، وممارسة الناس برامج ضمان اجتماعي، واعتماد الموارد العامة على الدعم الخارجي، ومعدل الإنفاق في
الموازنة العامة على الخدمات الاجتماعية مقارنةً مع المصروفات على الشؤون الأمنية، والوضع الديمقراطي في البلاد، وبحرية تشكيل الأحزاب، وتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا.


6. وحصلت ثلاثة عشر مؤشر (26%) على علامات جيدة (2005-2000). تتعلق هذه المؤشرات باحترام حقوق الإنسان، وحرية إقامة وسائل الإعلام، ومنح جوازات سفر، وتسهيلات في الدخول للمبادرات من الخارج، وزيارات السجون، والتسرب من المدارس، و(varargin)ihilation العمال والمهنئين إلى النقابات، ومعدل الإنفاق على التعليم والصحة من موازنة الأسرة، وتعزيز معايير مؤسسات حقوق الإنسان، وتحقيق المحاكمات والإجراءات، وتعزيز من صدور الكتب والدراسات، وتعزيز من نشر مواقف الأحزاب في وسائل الإعلام، وتبني الأحزاب بين النساء والنساء.

7. والمهمة أن أكثر من نصف المؤشرات (31 من 126%) حازت على علامات تتراوح بين صفر و500.

8. بالنظر إلى المؤشرات حسب التصنيف الأول يتضح أن قطاع المدارس حصل على درجة متوسطة حيث بلغ متوسط علامة هذا القطاع الموزونة 3.39، بينما حصل قطاع الوسائل على درجة جيدة بلغت 1245 علامة موزونة. إن تجاوز العلامة الموزونة للألف درجة (وهي الدرجة القصوى) في هذا المجال من علامات الوسائل هو أمر ممكن إحصائياً ب sổ إعطاء ذلك المؤشر وزناً في المقاييس يفوق العلامة الموزونة الذي يبلغ 2/10. لهذا كلما أعطي المؤشر وزناً يفوق ذلك العلامة، كلما كان مكننا ذلك المؤشر الحصول على علامة موزونة يفوق درجة الألف. نرى تكرار لهذا المثال عند الإشارة لمؤشرات وسائل أخرى مثل مؤشرات الوسائل السياسية. ويمكن تفسير ذلك بأن عدد من الفتيات تلزم بتأسس الديمقراطية، إلا أن الممارسات السياسية لم ترق إلى المستوى نفسه. ويكون هذا الأمر طبيعياً في مراحل بناء النظام الجمهوري، لكن الاستمرار في هذا الوضع يفقد القانون الأساسي والشريعة الأخرى محتواها الديمقراطي. لذلك، من الضروري الانتقال إلى التطبيق الجوهري للشريعة، وعمل على وضعها حيّ التطبيق الفعلي، وعلى وجه الخصوص تلك المؤشرات التي حصلت على أدنى علامة في مجال الممارسة السياسية.
9. أظهرت المؤشرات حسب التصنيف الثاني (المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية) تقارباً في العلامات "الوسطية". فقد حصل المؤشر المتعلق بمحال الديمقراطية السياسية على 449 علامة، وحصل مؤشر الديمقراطية الاجتماعية على 362 علامة، ومؤشر الديمقراطية الاقتصادية على 558 علامة. تشير هذه النتائج إلى تدن للممارسة الديمقراطية في المجالات الثلاثة. وإذا عزى تدن علامات المجال الاقتصادي إلى عوامل خارجية، فإن تدن علامات المجال السياسي والاجتماعي يبدو مزعجة بدرجة أكبر. وتعطي النتائج حسب التصنيف المزدوج علامة عالية لمؤشر الوسائل السياسية (145 علامة) مقابل التراجع إلى أكثر من الثلثين لقيمة مؤشر الممارسات السياسية (39 علامة) وهي نتائج تؤكد ما ذكرناه من أهمية إيلاء الديمقراطية السياسية اهتماماً خاصاً من جانب السلطة التنفيذية.

10. تشير علامات التصنيف الثالث "القيمي" إلى أن أعلى علامات كانت لحرية الصحافة والتعبير (311) لكن دون أن تصل إلى مستوى مطلص، وبفارق مهم يجيء في المرتبة الثانية مجال سيادة القانون (520) علامة، وثاني مجال المساواة والعدلية الاجتماعية (419 علامة)، ومن ثم مجالات احترام الحريات المدنية والسياسية (441 علامة). وحظي "وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة" على أدنى العلامات (233 علامة). يتضح من هذه النتائج أنه رغم انقضاء عشرة سنوات على إنشاء مؤسسات السلطة الوطنية فإن قدرتها على الأداء ما زالت ضعيفة مما يتطلب العمل بشكل جاد لصياغتها.

(2) النتائج التفصيلية حسب المؤشرات

تظهر النتائج التفصيلية للمؤشرات الخمسين في القياس تفاوتاً شديداً في العلامات التي حصلت عليها كل المؤشرات. ففي حين حصلت عشرة مؤشرات على علامة (1000) وهي أعلى علامة لصغر مرزونية يمكن أن يحصل عليها مؤشر، فإن عشرة أخرى حصلت على علامة (صفر) وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، كما أن أكثر من ثلاثة أخطاء المؤشرات الخمسين قد حازت على علامات متدنية (أقل من 500 علامة).

يحتوي الجدول التالي على قائمة مؤشرات القياس، وتصنيفاتها، والعلامات التي حصلت عليها، ووزنها في القياس ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلقة بعلامة كل مؤشر ومصدر العلامة بالرجوع للملحق رقم (2) في هذا التقرير.
<p>| | | | | | | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>8</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

(1) : 仮称コード

[17]
<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم</th>
<th>اسم العدد</th>
<th>اسم المجلة</th>
<th>عا</th>
<th>السنة</th>
<th>عدد المقالات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>2010</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>2011</td>
<td>15</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>3</td>
<td>3</td>
<td>3</td>
<td>2012</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>4</td>
<td>4</td>
<td>4</td>
<td>2013</td>
<td>25</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المشترك الفلسطيني لبحوث السياسة والصحبة
<table>
<thead>
<tr>
<th>סדר</th>
<th>מספר מקורות</th>
<th>תאריך הכתובות</th>
<th>מספר הפ鿳</th>
<th>מספר מסווג</th>
<th>מספר מסווג</th>
<th>מספר מסווג</th>
<th>מספר מסווג</th>
<th>מספר מסווג</th>
<th>מספר מסווג</th>
<th>מספר县委</th>
<th>מספר县委</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td>5D 3K 1n ½v</td>
<td>2010</td>
<td>2001</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
<td>03141</td>
<td>20137</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>متنی</td>
<td>/Desktop</td>
<td>فرآیند</td>
<td>سطح</td>
<td>01/۰۰</td>
<td>۱۸۸</td>
<td>۱۸۸</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>----</td>
<td>------</td>
<td>--------</td>
<td>--------</td>
<td>-----</td>
<td>------</td>
<td>-----</td>
<td>-----</td>
<td>---</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>۰۱</td>
<td>متنی</td>
<td>/Desktop</td>
<td>فرآیند</td>
<td>سطح</td>
<td>01/۰۰</td>
<td>۱۸۸</td>
<td>۱۸۸</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>۰۲</td>
<td>متنی</td>
<td>/Desktop</td>
<td>فرآیند</td>
<td>سطح</td>
<td>01/۰۰</td>
<td>۱۸۸</td>
<td>۱۸۸</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>۰۳</td>
<td>متنی</td>
<td>/Desktop</td>
<td>فرآیند</td>
<td>سطح</td>
<td>01/۰۰</td>
<td>۱۸۸</td>
<td>۱۸۸</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>۰۴</td>
<td>متنی</td>
<td>/Desktop</td>
<td>فرآیند</td>
<td>سطح</td>
<td>01/۰۰</td>
<td>۱۸۸</td>
<td>۱۸۸</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>۰۵</td>
<td>متنی</td>
<td>/Desktop</td>
<td>فرآیند</td>
<td>سطح</td>
<td>01/۰۰</td>
<td>۱۸۸</td>
<td>۱۸۸</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>№</td>
<td>Код</td>
<td>Основная категория</td>
<td>Виды организаций</td>
<td>Юридические лица</td>
<td>Физические лица</td>
<td>Общая стоимость</td>
<td>1</td>
<td>2</td>
<td>3</td>
<td>4</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>----</td>
<td>-----</td>
<td>-------------------</td>
<td>-------------------</td>
<td>------------------</td>
<td>----------------</td>
<td>----------------</td>
<td>---</td>
<td>---</td>
<td>---</td>
<td>---</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1</td>
<td>101</td>
<td>Категория 1</td>
<td>Вид 1</td>
<td>Юридическое лицо</td>
<td>Физическое лицо</td>
<td>Общая стоимость</td>
<td>1000</td>
<td>200</td>
<td>300</td>
<td>400</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>102</td>
<td>Категория 2</td>
<td>Вид 2</td>
<td>Юридическое лицо</td>
<td>Физическое лицо</td>
<td>Общая стоимость</td>
<td>1500</td>
<td>300</td>
<td>450</td>
<td>600</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>103</td>
<td>Категория 3</td>
<td>Вид 3</td>
<td>Юридическое лицо</td>
<td>Физическое лицо</td>
<td>Общая стоимость</td>
<td>2000</td>
<td>400</td>
<td>600</td>
<td>800</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>104</td>
<td>Категория 4</td>
<td>Вид 4</td>
<td>Юридическое лицо</td>
<td>Физическое лицо</td>
<td>Общая стоимость</td>
<td>2500</td>
<td>500</td>
<td>750</td>
<td>1000</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

Примечание: Коды 101-104 соответствуют номерам строк в таблице.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الذكرى</th>
<th>الهوية</th>
<th>الاستخدام</th>
<th>الموقع</th>
<th>الرمز</th>
<th>الملاحظات</th>
<th>السجل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1918</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1919</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1920</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1921</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1922</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

مقياس الديمقراطية في فلسطين: 2020-2021

*تحديثات حديثة*
(2) النتائج حسب التصنيفات:

كما أوضحنا في الفصل الأول يقسم التقرير مؤشرات المقياس إلى تصنيفات ثلاث: حسب القطاع، وحسب المجال، وحسب القيادة. كما أن هناك تصنيفًا إضافيًا مزدوجًا يزاوج بين تصنيف القطاع والمجال (الأول والثاني).

نتائج التصنيف الأول (القطاعات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الأول للمؤشرات، أي حسب القطاع، حصول قطاع الوسائل على نتيجة عالية (124) قياسًا بعلامه قطاع الممارسات (39). يظهر الجدول رقم (1-2) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل قطاع ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (2): متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>المركز النسيم</th>
<th>القطاعات</th>
<th>عدد المؤشرات</th>
<th>المؤشرات الدالة على وسائل لتحويل الديمغرافي</th>
<th>المؤشرات الدالة على ممارسات مؤكدة في البحوث الديمقراطية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>245 %100%</td>
<td>7</td>
<td>5</td>
<td>6 4 3 2 1</td>
<td>0 8 3 5 4</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>339 %100%</td>
<td>5</td>
<td>4</td>
<td>5 4 3 2 1</td>
<td>0 8 3 5 4</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يظهر الشكل رقم (9) أن معدل العلامات الدالة على الوسائل يفوق كثيراً المعدل العام للمقياس فيما يهيئ معدل الممارسات عن معدل الممارسات عن المعدل العام للمقياس.

* قد تتجاوز العلامات الموزونة أو معدل العلامات الموزونة درجة الألف القصوى كما أشرنا سابقاً يرجى مراجعة ص 36 لمزيد من الإيضاح.
نتائج التصنيف الثاني (المجالات):
تُظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمؤشرات، أي حسب المجال، انخفاضاً كبيراً للمجال الاجتماعي (362) بينما بقيت علامات المجالين الاقتصادي والسياسي متدنية ولم ترق إلى مرحلة الاستقرار، يُظهر الجدول رقم (3) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال.

جدول (3): متوسط علامات القياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>المجال الاقتصادي</th>
<th>المجال الاجتماعي</th>
<th>المجال السياسي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>344</td>
<td>449</td>
<td>458</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>344</td>
<td>449</td>
<td>458</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>344</td>
<td>449</td>
<td>458</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يظهر الشكل رقم (10) أنه بينما يفوق معدل علامات المجال الاقتصادي والمجال السياسي المعدل العام للمقياس، فإن معدل علامات المجال الاجتماعي تقل كثيرا عن المعدل العام للمقياس.

شكل رقم (10): متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس.

نتائج التصنيف المزدوج (القطاعات والمجالات)

تشير النتائج حسب التصنيف المزدوج للتصنيف الأول والثاني، أي حسب القطاعات والمجالات، حصول الوسائل السياسية على نتيجة عالية (1244) قياسا بعلامة قطاعات الممارسات السياسية (326) والممارسات الاجتماعية (364) والاقتصادية (588). يظهر الجدول رقم (4) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال مزدوج ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها. كما يظهر الشكل رقم (11) علامة كل مجال مزدوج مقارنة بعلامة المقياس الكلية.
جدول (4): متوسط علامات القياس حسب التصنيف المدوج

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاسم المدوج في القياس</th>
<th>عدد المؤشرات</th>
<th>الجملات المدوجة</th>
<th>الرمز</th>
<th>الوسيلة السياسية</th>
<th>الممارسة الاقتصادية</th>
<th>الممارسة الاجتماعية</th>
<th>الممارسة السياسية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>558</td>
<td>63</td>
<td>4</td>
<td>1</td>
<td>4</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>366</td>
<td>64</td>
<td>15</td>
<td>3</td>
<td>1</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>364</td>
<td>45</td>
<td>28</td>
<td>4</td>
<td>8</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

يظهر الشكل رقم (11) أن معدل علامات الوسائط السياسية يفوق كثيراً المعدل العام للمقياس. لكن معدلين الممارسات السياسية والممارسات الاجتماعية تقلان عن المعدل العام للمقياس.

*قد تتجاوز العلامة الموزونة أو معدل العلامات الموزونة درجة الألف القصوى كما أشارنا سابقاً يرجى مراجعة ص 36 لزيد من الإيضاح.*
شكل رقم (11): متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس

نتائج التصنيف الثالث (القيم)

توضح النتائج حسب التصنيف الثالث للمؤشرات، أي حسب القيم، ضعفا شديدا لوجود مؤسسات عامة وقوية، في حين حصلت حرية الصحافة والتعبير على علامات "جيدة" مقارنة بالقيم الأخرى، يظهر الجدول رقم (5) عدد وأرقام المؤشرات ومتوسط علامة كل قيمة في المقياس.
جدول رقم (5): متوسط علامات القياس حسب التصنيف الثالث (القيم)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>القيم</th>
<th>عدد المؤشرات</th>
<th>أرقام المؤشرات</th>
<th>لكل قيمة في القياس</th>
<th>الوزن النسيجي</th>
<th>متوسط علامة كل قيمة في القياس</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>احترام الحرية المدنية والسياسية</td>
<td>9</td>
<td>3-5 14-22 24-28</td>
<td>441</td>
<td>30%</td>
<td>441</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>حرية الصحافة والتعبير</td>
<td>9</td>
<td>3-7 32-40 45-50</td>
<td>611</td>
<td>15%</td>
<td>611</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>المساواة والعدالة الاجتماعية</td>
<td>13</td>
<td>3-39-43 37-50</td>
<td>469</td>
<td>25%</td>
<td>469</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>سيادة القانون</td>
<td>5</td>
<td>30-31 31-32</td>
<td>532</td>
<td>15%</td>
<td>532</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة</td>
<td>14</td>
<td>5-34-45 50-51</td>
<td>233</td>
<td>25%</td>
<td>233</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يظهر الشكل رقم (12) أن معدلات علامات كافة القيم، ما عدا وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة، قد فاقت المعدل العام للمقياس.

شكل رقم (12): متوسط علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس.
الفصل الثالث
المقارنات
يقارن هذا الفصل بين نتائج القراءة الحالية للمقياس مع نتائج القراءات الأربعة السابقة.

ببدأ الفصل بمقارنة النتيجة النهائية لكل من القراءات الخمسية، ثم يستعرض نتائج المؤشرات كافة في القراءات المختلفة. وفي قسم ثالث من الفصل يجد القارئ مقارنة بين التصنيفات المختلفة للمقياس في قراءات الخمسينة. يحذر النصين هنا إلى أن مقارنة التصنيفات تتم في إطار الأوزان الجديدة التي تم تبنيها في القراءة الراهنة (الخامسة). لهذا الغرض قام فريق العمل بإعادة توزيع كافة المؤشرات في القراءات الأربعة السابقة لتوافق مع التوزيع الراهن. يجد القارئ في الملحق رقم (3) تفصيلاً كاملاً للتوزيع القديم والجديد.

(1) علامات القياس في القراءات الخمسن

كانت علامة القياس في القراءة الأولى هي الأعلى بين القراءات الخمسن، مما يدل على تراجع عملية التحول الديمقراطي بشكل عام. ورغم اقتراب علامة القياس في القراءات الأربعة لقيمة 0.5، فقد جاءت علامة القياس في القراءة الخامسة منخفضة جداً (430 نقطة) وهو أدنى علامة حصل عليها القياس في القراءات الخمسن. وقد برز التراجع بشكل واضح في الدفع الشديد لمؤسسات السلطة الوطنية وفقاً لنتائج القياس حسب التصنيف القيمي. وقد حصل مقياس الديمقراطية في فلسطين خلال القراءات الخمسن على العلامات التالية:

جدول رقم (6): علامات القياس في القراءات الخمسن

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدراسة</th>
<th>المقياس في القراءة السبعين</th>
<th>المقياس في القراءة الثامن</th>
<th>المقياس في القراءة التاسع</th>
<th>المقياس في القراءة العاشر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1996 - 1997</td>
<td>0.54</td>
<td>0.55</td>
<td>0.51</td>
<td>0.42</td>
</tr>
<tr>
<td>1997 - 1998</td>
<td>0.54</td>
<td>0.55</td>
<td>0.51</td>
<td>0.42</td>
</tr>
<tr>
<td>1998 - 1999</td>
<td>0.54</td>
<td>0.55</td>
<td>0.51</td>
<td>0.42</td>
</tr>
<tr>
<td>1999 - 2000</td>
<td>0.54</td>
<td>0.55</td>
<td>0.51</td>
<td>0.42</td>
</tr>
</tbody>
</table>

*(في القراءات السابقة كان يطلق على القياس مسمى المؤشر الديمقراطي.

* في مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام 2001-2004 تم حذف ودمج وإضافة مؤشرات جديدة، كما تم إعادة توزيع الأوزان وفقًا للمنهجية المبينة في الفصل الأول.
الملاحظات الأساسية على المؤشرات في القراءات الخمس

1. بقيت خمسة مؤشرات على حالها في القراءات الخمس من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما الاعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام، والطلب إلى الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لإمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم. واثنان حافظا على علامة (٠٠٠)هما احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي، وحرية إقامة محطات إذاعية وتلفزيونية محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية. أما المؤشر الخامس الذي يقي على حاله يتعلق بمشاركة الناس في برامج ضمان اجتماعي مختلفة حيث لم يتم تحديث المعلومات منذ عام ١٩٩٣ وقليلاً درجة المؤشر على (٤٠).

2. ارتفعت نسبة مؤشرات في القراءة الراهنة إلى أعلى علامة (٠٠٠) يمكن أن يحصل عليها مؤشر، وهي: نسبة إتفاق الأسرة على الصحة والتعليم من مجمل دخلها، ونشر مواقف الأحزاب السياسية المعارضة في الصحف اليومية، والسماح بدخول المطاعم من الخارج، ونسبة العمال المتدينين إلى النقاط العمالية والمهنية في قوة العمل، وعدم تعرض منظمات حقوق الإنسان لاضطهادات من قبل السلطة، والسماح للمؤسسة والمعارضت والأعمال والفئات الثقافية، وعدم منع صدور كتب ومجلات في أراضي السلطة، ومنح جوائز السفر، والسماح بزيارة المعتقلين من قبل ذويهم. يعزى هذا التحسن في هذه المؤشرات، وهي جميعاً تقع في قطاع الممارسات، إضافةً وعي موظفي السلطة، وإلى ضعف في مؤسسات السلطة خلال الانتفاضة.
1. ارتفعت علامات عشرة مؤشرات بنقطة متفاوتة في القراءة الخامسة عن العلامات التي حصلت عليها في القراءات الأربعة السابقة وهي: ارتفاع في عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، والسرم من المدارس، ونسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة المتحصلين على شهادات جامعية بين الجنسين، وارتفاع عدد المؤمنين صحياً، وثقافة السكن، ومحاكم أمن الدولة، وبالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وصحف المعارضة، ومشاركة المرأة في قوة العمل، وتناشب الأجر بين النساء والرجال.

ويمكن أن يعزى هذا التحسن في هذه المؤشرات إلى درجة وعي المواطنين لأهمية التعليم والصحة والاعترض على القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة، بالإضافة إلى الضغوط الداخلية والخارجية لإنهاء محاكم أمن الدولة.

2. في المقابل انخفضت علامات اثني عشر مؤشرًا بشكل متفاوت وهي تلك المتعلقة بالرقابة البرلمانية، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وتقديم الناس حرية الصحافة، وإطاعة الناس على مشاريع القوانين التي تناقش في المجلس التشريعي، واعتقاد الناس بوجود فساد في السلطة والحالات التي تمت مقاضاتها، والقدرة التشريعية للمجلس التشريعي، وعدم المصادقة على مشاريع القوانين من قبل رئيس السلطة خلال المهلة القانونية، وتقييم الناس للموضع الديمقراطي في البلاد، واستخدام الواسطة في التوظيف، ومشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في السلطة الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، وأداء السلطات المحلية. تدل المؤشرات التي انخفضت على ضعف الممارسة الديمقراطية وضعف أداء المجلس التشريعي ومؤسسات السلطة الوطنية.

3. وقد انخفضت علامات خمسة مؤشرات إلى علامات صفر وهي: عدم وجود معايير مكتوبة لتعيين في الجهاز القضائي، وعدم إجراء انتخابات عامة ومحليّة، وحالات التعذيب في المعتقلات الفلسطينية، وعدم منح رخص للأحزاب السياسية، وارتفاع البطالة. وإذ يعزى انخفاض علامات المؤشر الأخير إلى ظروف الإنتفاضة، فإن انخفاض المؤشرات الأخرى في ظل عملية الإصلاح الجارية في السلطة الفلسطينية تثير تساؤلات عديدة حول هذه العملية. أنظر الجدول رقم (٧).
جدول رقم (٧): علامات المؤشرات في القراءات الخمس

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>١</td>
<td>نية موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٣٢</td>
<td>٥٣٢</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٢</td>
<td>الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات النصوص على طرح التغية التي يجرتها المجتمع التشريعي للسلطة التنفيذية</td>
<td>٢٥٠</td>
<td>٢٥٠</td>
<td>٢٥٠</td>
<td>٢٥٠</td>
<td>٢٥٠</td>
<td>٢٥٠</td>
<td>٢٥٠</td>
<td>٢٥٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٣</td>
<td>حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وليست من القوانين</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
<td>٥٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٤</td>
<td>احترام حقوق الأقليات، في القانون الأساسي وغير من القوانين</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٥</td>
<td>استقلال القضاء: العيبات والإنجازات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدروات والمؤسسات</td>
<td>٤٥٠٠</td>
<td>٤٥٠٠</td>
<td>٤٥٠٠</td>
<td>٤٥٠٠</td>
<td>٤٥٠٠</td>
<td>٤٥٠٠</td>
<td>٤٥٠٠</td>
<td>٤٥٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٦</td>
<td>إمكانية إقامة مبادرات إبداعية وفنية محلية ومحاسن ونشاطات ثقافية</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٧</td>
<td>عدد مواقف أحزاب المعارض التي تظهر في المجابهة ووسائل الإعلام المحلية</td>
<td>٦٨،٧٥</td>
<td>٦٨،٧٥</td>
<td>٦٨،٧٥</td>
<td>٦٨،٧٥</td>
<td>٦٨،٧٥</td>
<td>٦٨،٧٥</td>
<td>٦٨،٧٥</td>
<td>٦٨،٧٥</td>
</tr>
<tr>
<td>٨</td>
<td>تقييم النسبة تحريض الصحافة في البلاد</td>
<td>٤٥٠</td>
<td>٤٥٠</td>
<td>٤٥٠</td>
<td>٤٥٠</td>
<td>٤٥٠</td>
<td>٤٥٠</td>
<td>٤٥٠</td>
<td>٤٥٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٩</td>
<td>عدد المحامين</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
<td>٨٠</td>
</tr>
<tr>
<td>١٠</td>
<td>عدد القضاة في قوات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القوانين</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
<td>١٠٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>الرقم</td>
<td>المؤشرات الخاصة</td>
<td>الرقم</td>
<td>المؤشرات الخاصة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>-------</td>
<td>-----------------</td>
<td>-------</td>
<td>-----------------</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td>398</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>36</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>1000</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>800</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>550</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>440</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>440</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>331</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>324</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>272</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>272</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>350</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>350</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>555,500</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>550</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>485,500</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>485,500</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>841,500</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>841,500</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>156,000</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>156,000</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td>0</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>63</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>63</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>523</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td>523</td>
<td>在職中の労働者のため</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td>0</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td>0</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td>0</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>600</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td>600</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>500</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td>500</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>445,500</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td>445,500</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>893</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td>893</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1000</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td>1000</td>
<td>في عادة العمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>------------------</td>
<td>-------</td>
<td>---------------------</td>
<td>---------------------</td>
<td>---------------------</td>
<td>---------------------</td>
<td>---------------------</td>
<td>---------------------</td>
<td>---------------------</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد حالات التمييز أو الوفاة في المعتملات</td>
<td>57</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الذين يعتقدون بوجود فشل في السلطة وعدد حالات الفشل في السلطة التي تم تناقضها</td>
<td>28</td>
<td>360</td>
<td>340</td>
<td>307</td>
<td>231</td>
<td>144</td>
<td>31</td>
<td>20</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد حوارات الفوائد المترتبة على اتخاذ السلطة دون خروف</td>
<td>29</td>
<td>962</td>
<td>962</td>
<td>962</td>
<td>986</td>
<td>986</td>
<td>950</td>
<td>950</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>العثور بالأقدار على اتخاذ السلطة دون خروف</td>
<td>20</td>
<td>381</td>
<td>400</td>
<td>420</td>
<td>515</td>
<td>515</td>
<td>515</td>
<td>515</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الرؤوس المتناوبة لأحزاب حديثة متأقنة بعد انتخابات</td>
<td>21</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الصحافيين المحتجين على اتخاذ السلطة بدون خروف</td>
<td>22</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد مجلات المحتجين على اتخاذ السلطة بدون خروف</td>
<td>33</td>
<td>682</td>
<td>682</td>
<td>682</td>
<td>682</td>
<td>682</td>
<td>682</td>
<td>682</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد اعمال المهاجرين من الخارج</td>
<td>44</td>
<td>700</td>
<td>700</td>
<td>700</td>
<td>700</td>
<td>700</td>
<td>700</td>
<td>700</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تردد تنفيذ حقوق الإنسان للحوليات من قبل السلطة</td>
<td>25</td>
<td>234</td>
<td>234</td>
<td>234</td>
<td>234</td>
<td>234</td>
<td>234</td>
<td>234</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد المشايخ والنسور والاجتماعات العامة والمعارضات الثقافية التي تم رفض ترحيبها أو نسيتها من قبل السلطة</td>
<td>26</td>
<td>787,500</td>
<td>787,500</td>
<td>787,500</td>
<td>787,500</td>
<td>787,500</td>
<td>787,500</td>
<td>787,500</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الكتب والمحال التي تمت من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية</td>
<td>27</td>
<td>25,000</td>
<td>25,000</td>
<td>25,000</td>
<td>25,000</td>
<td>25,000</td>
<td>25,000</td>
<td>25,000</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
## علامات المؤشرات في القراءات الخمس

وفيما يلي وصف لتغيير العلامات في مؤشرات القراءات الخمس:

### 1. نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة

طرأ ارتفاع كبير في علامة هذا المؤشر في القراءة الخامسة. مع ملاحظة أن مصدر المعلومات قد خلف في حين استندت القراءات الأربع الأولى على معلومات من الجهاز المركزي للإحصاء، فقد تم الاعتماد على نتائج استطلاع أجهزة المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شهر أيلول/ سبتمبر 2004 وذلك بسبب عدم وجود معلومات من الجهاز المركزي للإحصاء خلال هذه الفترة.

#### التقرير الأول 1994

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المؤشرات الخاصة</td>
<td>28</td>
<td>50</td>
<td>61</td>
<td>49</td>
<td>14</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>الرمز</td>
<td>39</td>
<td>50</td>
<td>61</td>
<td>49</td>
<td>14</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة مشتركة الأسرة في قوة العمل</td>
<td>43</td>
<td>42</td>
<td>41</td>
<td>36</td>
<td>30</td>
<td>43</td>
</tr>
<tr>
<td>التمتع بجميع الخدمات في مكان العمل</td>
<td>46</td>
<td>47</td>
<td>44</td>
<td>39</td>
<td>34</td>
<td>46</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة المشاركة في организм</td>
<td>50</td>
<td>52</td>
<td>48</td>
<td>44</td>
<td>36</td>
<td>46</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع مؤشرات عامة وتحويلاً للبيانات</td>
<td>50</td>
<td>49</td>
<td>48</td>
<td>47</td>
<td>46</td>
<td>46</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة القراء ذات الخمس سنوات أو أقل</td>
<td>39</td>
<td>41</td>
<td>36</td>
<td>29</td>
<td>20</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة القراء ذات الخمس سنوات أو أكثر</td>
<td>46</td>
<td>47</td>
<td>44</td>
<td>39</td>
<td>34</td>
<td>46</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة القراءات الأولى 1994</td>
<td>41</td>
<td>39</td>
<td>36</td>
<td>29</td>
<td>20</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة القراءات الثانية 1995</td>
<td>41</td>
<td>39</td>
<td>36</td>
<td>29</td>
<td>20</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة القراءات الثالثة 1996</td>
<td>41</td>
<td>39</td>
<td>36</td>
<td>29</td>
<td>20</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة القراءات الرابعة 1998</td>
<td>41</td>
<td>39</td>
<td>36</td>
<td>29</td>
<td>20</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة القراءات الخامسة 1999</td>
<td>41</td>
<td>39</td>
<td>36</td>
<td>29</td>
<td>20</td>
<td>39</td>
</tr>
</tbody>
</table>
2. الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي
يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية.

طرأ انخفاض في القراءة الخامسة على علامة هذا المؤشر مقارنة مع العلامة التي حصل
عليها في القراءات الأولى والثانية والرابعة، ويعكس هذا تراجعًا في أداء المجلس
التشريعي فيما يتعلق بالقيام بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. يظهر الشكل رقم
(14) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الخمس بالإضافة لمعدله في تلك القراءات.

شكل رقم (14): بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات الخمس والمعدل

3. حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين

بقيت علامة هذا المؤشر في القراءات الثلاث الأخيرة منخفضة بالمقارنة مع علامات
القراءات الأولى والثانية. ويعكس ذلك الصيغة التي ينص عليها القانون الأساسي. إلا أن عدم قيام المجلس التشريعي بإقرار قانون أحزاب يفقد مشروع القانون الأساسي محتواه
الديمقراطي، وخفضت العلامة إلى 500.

4. احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين

حصل هذا المؤشر على علامة 1000 في جميع القراءات.
5. التعيينات والاختلافات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها

انخفاض علامة هذا المؤشر إلى أدنى علامة (صفر) يمكن أن يحصل عليها مؤشر في القراءة الخامسة. لتعكس الوضع الراوي للجهاز القضائي. (أنظر الشكل رقم 15).

شكل رقم (15): بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات الخمس والمعدل

6. إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية

حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات الخمس.

7. عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية

يظهر هذا المؤشر تحسنا في بروز مواقف المعارضة السياسية في الصحف الرسمية. ويعد هذا لإعادة مكانة الحركات والأحزاب الفلسطينية خلال الانقسام الإقليمي هذا من جهة

ولضعف المؤسسة الأمنية من جهة أخرى. (أنظر الشكل رقم 16).
8. تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد

انخفضت هذا المؤشر في القراءة الخمسة إلي أدنى علاماته له (18)، وبالتالي حافظت على علامة متدنية (18-69) في القراءات الخمس، وتعكس هذه العلامات الوضع المتردي لحرية الصحافة في البلاد، الذي يكون ناجما عن المستوى المهني للعمل الصحفي، وممارسات أجهزة السلطة التنفيذية، وحالة الفوضى "الفلتان الأمني". وصرف النظر عن الأسباب، فإن عدم وجود صحافة حرة تشكل وسيلة مساءلة شعبية، وأداء توعية بعد نقصا رئيسي في الشرط الأساسية للتحول الديمقراطي. الشكل رقم (17) يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الخمس بالإضافة لمعدلاته في تلك القراءات.
شكل رقم (17): بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات الخمس والمعدل

9. عدد المحامين الذين يمارسون المهنة نسبة إلى إجمالي عدد المحامين

تم حذف هذا المؤشر في القراءة الخامسة في سياق التعديلات التي جرت على "المؤشر الديمقراطي".

10. عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات

تستخدم علامة هذا المؤشر في القراءة الخامسة بشكل كبير حيث وصلت إلى (26) علامة مقارنة مع العلامة التي حصلت عليها في القراءة الأولى، وقد يعود سبب هذا التراجع في أحد جوانبه إلى غياب الاهتمام بالسلطات المحلية وتأثيرها على حياة الناس فيها، وكذلك وجود عدد محدود من المواطنين الذين يتابعون قضاياهم أمام السلطات المحلية، وإتباع طرق أخرى للاعتراف وتسوية الخلافات مع السلطات المحلية. الشكل التالي يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الخمس بالإضافة لمعدل في تلك القراءات.
11. عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا

رغم ارتفاع عدد القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل في فترة القراءة الخامسة التي تقسم علامة هذا المؤشر عام 2003 ؛ إلا أنه بقي منخفضا، وذلك بسبب إدخال تعديل على طريقة احصاء هذا المؤشر، حيث قسم إلى جزئين: الأول لعدد القضايا أمام محكمة العدل العليا والثاني لتنفيذ القرارات الصادرة من المحكمة وهي التي أثرت في نتيجة العلامة. وتشير العلامة التي حصل عليها المؤشر إلى زيادة الوعي لدى المواطنين ومؤسسات حقوق الإنسان باللجوء إلى محكمة العدل العليا وأيضاً ثقة الناس في هذه المحكمة، وفي الوقت نفسه مازال عدم تنفيذ مؤسسات السلطة التنفيذية لقرارات هذه المحكمة تؤثر بشكل كبير على الحقوق. أنظر الشكل رقم 19.
شكل رقم (19): بيانات علامات المؤشر الحادي عشر في القراءات الحقسم والمعدل

12. نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل

ارتقت علامات هذا المؤشر بشكل كبير في القراءة الخامسة فقد حصل على علامة (1000) مقارنة بالعلامة التي حصل عليها (294) في القراءتين الأولى والثانية، في حين علق احتساب هذا المؤشر في القراءة الثالثة والرابعة (بسبب عدم توفر المعلومات).

وبدأ أن هذا الارتفاع الحاد لم ينتج عن ازدياد الوعي النقابي لدى العمال، بل يعود ذلك في بعض جوانب إلى انخفاض عدد العمالة نتيجة الإغلاقات والاضطراب ومنهم من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. وفي جانب ثان للحصول على بطاقة التأمين الصحي الحكومي التي تتطلب التسجيل في النقابات العمالية. وللحصول على المساعدات النقدية من خلالها.

13. نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع

تظهر العلامات التي حصل هذا المؤشر الذي يشير إلى إطالة الجمهور ما يتم نقاشه من قوانين في المجلس التشريعي، أن هناك تراجع كبير في مارستها من قبل المجلس التشريعي، واقتصاد الصحافة على تغطية جلسات المجلس وعمله الرقابي. يظهر الشكل رقم (20) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الحقسام بالإضافة لمعدله في تلك القراءات.
14. التسرب من المدارس
تحسن علامات المؤشر بشكل ظاهر (من 50 إلى 800).

15. نسبة المشتركون في برامج ضمان اجتماعي مختلفة
لم يحدث أي تغيير في علامة هذا المؤشر سواء انخفاضاً أو ارتفاعاً بسبب الاعتماد على المعلومات المتاحة لهذا من المؤشر في القراءة الأولى وعدم توفير معلومات جديدة.

16. نسبة الأمية بين الذكور والإناث، نسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث
طارأ على هذا المؤشر ارتفاع في العلامة التي حصل عليها في القراءة الخامسة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءتين الثالثة والرابعة. وينبغي أن مصدر المعلومات اكتسبت أكثر صدقية في القراءات الأربع الأخيرة.

17. نسبة الموازنة العامة المخصصة للصحة والشؤون الاجتماعية
تم حذف هذا المؤشر في القراءة الخامسة والاستعاضة عنه بأوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية.
18. نسبة البطالة من قوة العمل

حصل انخفاض حاد في العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر في القراءة الخامسة (0). وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها أي مؤشر ما يدل على تدهور خطير في الوضع الاقتصادي الفلسطيني جراء الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (21): بيان علامات المؤشر الثامن عشر في القراءات الخمسة والمعدل

19. نسبة الأفراد المؤمنين صحيا

طرأ ارتفاع هام في علامات هذا المؤشر وتغيرت العلامة بين متوسط علامات القراءات الأربعة 1994 إلى 2005 في القراءة الرابعة. وهذه العلامة لا يمكن البناء عليها في موضوع التأمين الصحي بقدر أن سوء الأوضاع الاقتصادية أحدث إلى زيادة التأمين الصحي الحكومي للأسر التي تضررت في الانتفاضة أو فقدت عملها جراء الإغلاق. الشكل التالي يظهر علامات المؤشر في القراءات الخمسة ومعدل في تلك القراءات.
شكل رقم (24): ببيان علامات المؤشر التاسع عشر في القراءات الخمس والمعدل

20. كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)

ارتفعت علامة هذا المؤشر بشكل مستمر في القراءات الخمس (من 398 في القراءة الأولى و418 في القراءة الثالثة إلى 526 في القراءة الخامسة. وبعد هذا التطور في المؤشر الدال على الكثافة السكانية، إذ أن هذه المتغيرات من النوع الذي يتغير بسرعة عبر الزمن.

21. إجراء انتخابات عامة حرة ونزية في موعدها القانوني

انخفض هذا المؤشر إلى علامة صفر في القراءة الخامسة نتيجة انتهاء المدة القانونية لانتخاب رئيس السلطة الوطنية واللأعضاء التشريعي التي جرت عام 1996 دون إجراء أي انتخابات رغم تحديدها أكثر من مرة خلال عام 2003. وهذه العلامة تشير إلى ضعف البناء القانوني في السلطة الفلسطينية.

22. إجراء انتخابات محلية في موعدها القانوني

تم دمج هذا المؤشر في المؤشر السابق.
33. عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام
حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الخمس، بسبب بقاء أعداد المعتقلين السياسيين مرتفعة.

34. عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة
رغم إلغاء محاكم أمن الدولة عام 2003 إلا أنه تم محاكمة حالتي فيها، وقد طرأ تحسن في هذا المؤشر في القراءتين الأخيرتين. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (33): بيان علامات المؤشر الرابع والعشرون في القراءات الخمس والمعدل
25. عدد الزيارات للسجون المسماحة بها لأفراد عائلة السجين
طرأ تحسن على علامة هذا المؤشر (من 96% إلى 100%) علماً أنه حتى الآن لا توجد سياسة
وحيدة في السجون المختلفة لأجراءات الزيارة الأهلية.

26. عدد المجلات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن
حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الخمس بسبب كثرة المجلات التي يطلب
 فيها الرجوع إلى أجهزة الأمن.

27. عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات
حصل هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الأربع الأخيرة، بينما حصل في القراءة
الأولى على علامة 200.

28. نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة
التي تمت مقاضاتها
حصل هذا المؤشر على علامات متدنية في القراءات الخمس. كانت أدنى علامة حصل
عليها هي (77 علامة) في القراءة الخامسة. وهو مؤشر ذو دلالة تقييم الناس للسلطة
وخوضها للمساءلة. أنظر الشكل التالي.
شكل رقم (٤٢): بيانات المؤشرات الثامن والعشرون في القراءات الخمس والمعتدل

٢٩. عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات

حافظ هذا المؤشر على علامات مرتفعة في كافة القراءات، وهي تتحسن من قراءة إلى أخرى.

٣٠. الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف

تحسن عمليات هذا المؤشر بشكل مستمر خلال القراءات الخمسة، مما يدل على شعور الناس بوجود حاجز الخوف ازاء السلطة تدريجياً. آنظر الشكل التالي.
 الملكة رقم (25): بيان علامات المؤشر الثلاثة في القراءات الخمس والمعدل

31. عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات.

32. عدد حالات الفساد في أجهزة السلطة التي تم مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العامة.

33. عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالى عدد الصحف والمجلات.
شكل رقم (26): بيان علامات المؤشر الثلاث والثلاثون في القراءات الخمس والمرصد

34. السماح بإدخال مطبوعات من الخارج
haustت علامات هذا المؤشر على علامات عالية في القراءات الخمس مع الارتفاع المتزايد من قراءة إلى أخرى.

35. تعرض منظمات حقوق الإنسان لاضاءات من قبل السلطة
تشير علامات هذا المؤشر إلى تحسن كبير في سياسة السلطة اتجاه منظمات حقوق الإنسان
المقارنة مع العلامة في القراءة الأولى. أنظر الشكل التالي.
شكل رقم (27): بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثاء في القراءات الخمس والمعدل

36. عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة تحسن علامات هذا المؤشر بشكل مطرد خلال القراءات الثلاث الأخيرة. أنظر الشكل التالي.
شكل رقم (28): ببان علامات المؤشر السادس والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

37. عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية

حافظ هذا المؤشر على علامة مرتفعة فيما عدا القراءة الثانية.

38. عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس

السلطة التنفيذية أو يعرض عليها خلال المهلة القانونية

رغم الارتفاع في علامة هذا المؤشر في القراءتين الثالثة والرابعة إلا أن العلامة التي حصل عليها انخفضت إلى أكثر من النصف. مما يدل أن مؤسسة الرئاسة لا تلتزم بما صادق عليه المجلس التشريعي من قوانين، وفي الوقت نفسه لا تلتزم بالقواعد الدستورية التصوص

عليها في القانون الأساسي. أنظر الشكل التالي.
3.9. تقييم الناس لوضع الديمقراطية في البلاد

تراوح عدد علامات هذا المؤشر بين 50 - 563 في القراءات الخمس ويشمل انخفاض
العلامة في القراءات الثلاثة، ويعتبرها أحداها في القراءة الخامسة التي تقرأ تقييم الناس
لوضع الديمقراطية عام 2003، ويمكن تفسير ذلك بتدخلك مجموعة من التغييرات
الاجتماعية والاقتصادية والبناء السياسي والممارسة السياسية في البلاد، كما أن واحد
عند تقييم الناس لوضع الديمقراطية في البلاد. أنظر الشكل التالي.
شكل رقم (30): بيان علامات المؤشر التاسع والثلاثون في القراءات الخمس والمعدل

استخدام الواسطة في التوظيف

استمر هذا المؤشر بالتناوب والانخفاض في القراءات الخمس، وتشير العلامات التي حصل عليها المؤشر إلى زيادة ظاهرة الواسطة في التوظيف، وتجعل من هذه الظاهرة ذات أولوية على جدول مقاومة الفساد.

نتابع حجم البطالة بين الرجال والنساء

انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة الخامسة بالمقارنة مع العلامات التي حصل عليها في القراءات الأربع الأولى، ويمكن تفسير ذلك بأن النساء هن الأكثر تضرراً في أوقات الاقتصاد الاقتصادي وازدياد البطالة ومن الإغلاق للأراضي الفلسطينية.

انظر الشكل التالي.
شفق رقم (31): بيان علامات المؤشر الواحد والأربعين في القراءات الخمس والمعدل

42. نسبة مشاركة النساء في قوة العمل

راوحت علامات هذا المؤشر حول الأربعمائة مرتفعة بشكل عام فيما عدا القراءة الثانية.

43. نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فمًا فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية

استمرت علامات هذا المؤشر بالبقاء في مستوى دون المتوسط ولم تتجاوز في أحسن حالاتها علامة (513) في القراءات الثلاثة والرابعة

44. تناوب أجور النساء والرجال

بقيت علامات هذا المؤشر مرتفعة خلال القراءات الخمس.

45. نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتتنخب

هيئة القيادة

انخفضت علامة هذا المؤشر من (68) في القراءات الثلاثة والرابعة إلى (48) في القراءة الخامسة وهي علامة متدنية جداً. ويدل هذا الانخفاض إلى فقدان مؤسسات المجتمع المدني بشقيها الأحزاب والمنظمات غير الحكومية) لركن أساس من عوامل التحول الديمقراطي ألا وهو الانتخابات. أنظر الشكل التالي.
شکل رقم (32): بيان علامات المؤشر الخامس والأربعين في القراءات الخمس والمعدل

(3) مقارنة التصنيفات الثلاث في القراءات الخمس

يستعرض هذا القسم مقارنة بين نتائج التصنيفات الثلاث للقراءات الخمس. كما أشرنا في مقدمة هذا الفصل، فإن هذه المقارنة مبنية على أساس الأوزان الجديدة للمؤشرات، ويجد القاري تفصيلات إضافية حول الأوزان القديمة والجديدة في الملحق رقم (3).

التصنيف الأول (القطاعات)

تتقسم مؤشرات هذا التصنيف إلى قطاعين: المؤشرات الدالة على وسائل، وتلك الدالة على ممارسات، ويبدو الفرق بين الاثنين واضحًا عند النظر إلى العلامات التي حازت كل منها في القراءات الخمس، وكذلك يتضح تدني علامات قطاع الممارسات تتراوح بين (33-41) نقطة، وكانت أدنى علامة حصلت عليها قطاع الممارسات في القراءة الخامسة (قراءة 2002). ويلاحظ أن علامات قطاع الوسائل بقيت في موقف جيد بل ارتفعت في القراءة الخامسة لتصل (145) وذلك ناتج عن نشر القانون الأساسي وتضمن القوانين قواعد قانونية تتسجل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. انظر جدول رقم (8) وشكل رقم (32) أدناه.
جدول رقم (8): علامات التصنيف الأول في القراءات الخمس ومعدلها

<table>
<thead>
<tr>
<th>القراءة</th>
<th>قطاع الممارسات</th>
<th>قطاع الوسائل</th>
<th>القراءة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1996</td>
<td>٤٨٠</td>
<td>٢٠٠</td>
<td>١٩٩٦</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٧</td>
<td>٣٥٩</td>
<td>١٩٩٧</td>
<td>١٩٩٧</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٨</td>
<td>٤٤١</td>
<td>٧٦٩</td>
<td>١٩٩٨</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٩</td>
<td>٤٤٤</td>
<td>٨٧٨</td>
<td>١٩٩٩</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٠–٢٠٠٣</td>
<td>٣٣٩</td>
<td>١٢٤٥</td>
<td>٢٠٠٠–٢٠٠٣</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>٩٦٧</td>
<td>المعدل</td>
</tr>
</tbody>
</table>

شکل رقم (33): مقارنة متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات الخمس

التصنيف الثاني (المجالات)

تظهر مقارنة علامات التصنيف الثاني في القراءات الخمس، أن متوسط علامات المجالات في القراءة الخامسة (٢٠٠٣) كانت الأعلى، بالمقارنة مع القراءات الأربع السابقة. جاءت علامات المجال الاجتماعي أكثرها تدnya، والمجال الاقتصادي أقلها تدnya. حيث بلغت نسبة الانخفاض في المجال الاجتماعي (٣٣%) في الأعلى، تتبعها نسبة الانخفاض

* قد تتجاوز العلامة المرآبة أو معدل العلامات المرآبة درجة الألف القصوى كما أشرنا سابقاً يرجى مراجعة ص ٣١ لزيادة من الإيضاح.
في المجالين الاجتماعي والسياسي (18٪ لكل منهما) وربما يعود السبب في ذلك إلى الحصار والإغلاق خلال سنوات الانتفاضة الثانية. الجدول رقم (9) والشكل رقم (34) أعلاه يوضح هذه الصورة.

جدول رقم (9): علامات التصنيف الثاني في القراءات الخمس ومعدلها

<table>
<thead>
<tr>
<th>القراءة</th>
<th>المجال الاقتصادي</th>
<th>المجال الاجتماعي</th>
<th>القراءة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1996</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>7.07</td>
<td>456</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>7.07</td>
<td>512</td>
<td>1997</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>8.34</td>
<td>420</td>
<td>1998</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>8.34</td>
<td>546</td>
<td>1999</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>5.98</td>
<td>378</td>
<td>1999-2003</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>7.26</td>
<td>425</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المعدل

شكل رقم (34): مقارنة متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات الخمس
التصنيف المزدوج

يشير الجدول رقم (1) إلى انخفاض كبير في العلامات التي حصلت عليها "الممارسات الاقتصادية" هم (1) مقارنة مع القراءات السابقة حيث حصلت على علامة جيدة (77)، بينما ارتفع قطاع الممارسات الاجتماعية إلى علامة (58) أي ارتفاع 130 علامة عن القراءة السابقة و(10) عن العلامات التي حصل عليها في القراءة الأولى بالمقدمة مع العلامات السابقة. في حين بقيت علامات الممارسات السياسية منخفضة في القراءات الخمس. وقد حافظت علامات الوسائل السياسية على علامة جيدة في كافة القراءات.

الجدول رقم (1) علامات التصنيف المزدوج في القراءات الحسم ومعدلها

<table>
<thead>
<tr>
<th>القراءة للأعوام</th>
<th>ممارسات اقتصادية</th>
<th>ممارسات إجتماعية</th>
<th>وسائل اقتصادية</th>
<th>وسائل إجتماعية</th>
<th>متوسط</th>
<th>متوسط</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1996</td>
<td>720</td>
<td>272</td>
<td>71</td>
<td>78</td>
<td>419</td>
<td>1419</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>740</td>
<td>254</td>
<td>71</td>
<td>78</td>
<td>1110</td>
<td>1110</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>723</td>
<td>277</td>
<td>90</td>
<td>78</td>
<td>1030</td>
<td>1030</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>723</td>
<td>429</td>
<td>90</td>
<td>63</td>
<td>104</td>
<td>104</td>
</tr>
<tr>
<td>2002-2003</td>
<td>326</td>
<td>558</td>
<td>336</td>
<td>55</td>
<td>1244</td>
<td>1244</td>
</tr>
</tbody>
</table>

* قد تتجاوز العلامات المووزنة أو معدل العلامات المووزنة درجة الألف القصوى كما أشارنا سابقاً يرجى مراجعة.

ص 36 لزيد من الإيضاح.
شکل رقم (35): مقارنة متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات الخمس

التصنيف الثالث
تظهر مقارنة التصنيف الثالث في القراءات الخمس، أي حسب القيم، أن العلامات التي حصل عليها "احترام الحرية المدنية والسياسية" تتفق في كافة القراءات وأدناها كانت في القراءة الخامسة، بينما حافظت "حرية الصحافة والتعبير" على العلامات متقاربة في القراءات الخمس، وكانت أدنى علامة حصلت عليها "المساواة والعدالة الاجتماعية" دنيا علامة في القراءات الخمس. يظهر الجدول رقم (11) والشكل رقم (36) علامات القيم في القراءات الخمس.
جدول رقم (11): علامات التصنيف الثالث في القراءات الخمس ومعدلاتها

<table>
<thead>
<tr>
<th>القراءة للأعوام</th>
<th>الحريات المدنية</th>
<th>حرية الصحافة</th>
<th>السماح والعدالة الاجتماعية</th>
<th>سيادة القانون</th>
<th>وجود مؤسسات قوية</th>
<th>العلاقة الإدارية</th>
<th>القضاء والهيئة التشريعي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1996</td>
<td>836</td>
<td>581</td>
<td>632</td>
<td>788</td>
<td>388</td>
<td>864</td>
<td>836</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>836</td>
<td>580</td>
<td>654</td>
<td>788</td>
<td>388</td>
<td>864</td>
<td>836</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>395</td>
<td>597</td>
<td>682</td>
<td>788</td>
<td>388</td>
<td>864</td>
<td>836</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>610</td>
<td>233</td>
<td>233</td>
<td>459</td>
<td>532</td>
<td>233</td>
<td>233</td>
</tr>
<tr>
<td>2000-2004</td>
<td>441</td>
<td>441</td>
<td>441</td>
<td>441</td>
<td>441</td>
<td>441</td>
<td>441</td>
</tr>
</tbody>
</table>

شكل رقم (36): مقارنة متوسط لعلامات قيمة مختارة من التصنيف الثالث في القراءات الخمس
التوصيات

يظهر مقياس الديمقراطية في فلسطين للمثيرة في البحث أن النظام السياسي الفلسطيني قد حصل على علامة لا تتجاوز 43٪ من أصل 1000 علامة ممكنة، وقد قلّل حتى الآن في مواجهة التحديات الأساسية التي منعته منذ تأسيسه من الانتشار نحو تحول ديمقراطي حقيقي.

بل على العكس، إن الوضع قد ازداد سوءًا مقارنة بما كان عليه في عام 1996-1997 حين بلغت علامة "مؤشر العام" أو المقياس آنذاك 33٪ وكانت تلك الفترة قد شهدت انطلاقة حقيقية في النظام السياسي تبدأ بإجراء انتخابات عامة تشريعية وثورية شارك فيها حوالي ثلاثة أرباع أصحاب حق الاقتراع. إن التراجع الراهن في أوضاع الديمقراطية في فلسطين يدعو للقلق الشديد ويطلب جهدًا من القيادة الفلسطينية لمواجهة الأ嘌 السياسي السابق.

إن مراجعة إجمالية لنتائج المقياس الديمقراطية تشير إلى الاستخلاصات الرئيسية التالية:

1. إن هناك فجوة كبيرة بين تشريعات ونظام النظام السياسي وتمارساته. إن السبب الرئيسي في انخفاض المقياس يعود أساسًا للعلامات المنخفضة جدا التي حصلت عليها مؤشرات الممارسة فيما جاءت علامات الوسائل عالية جدا. لمعالجة هذا الخلل ينبغي الانبه في المرحلة القادمة لتفعيل تلك الآليات القادرة على رد هذه الفجوة. فمثلًا، ينبغي تنفيذ المجلس التشريعي من أداء دوره الرقابي بشكل أكثر فاعلية. كما ينبغي أن تكون الحياة في هيئة الرقابة العامة عن طريق جعلها مسؤولية من قبل المجلس التشريعي وعن طريق نشر تقاريرها السنوية والالتزام بنين القانون الأساسي عند تمييز رئاستها. إن من المهم الإشارة إلى أن الفجوة بين الوسائل والممارسة قد وصلت ذروتها في تجاهل أطراف من السلطة للحقوق المذكورة للقوانين الأساسية من قبل مؤسسة الرئاسة وخاصة في تعاونها مع رئيس الوزراء والمجلس التشريعي.

2. إن بعض الجوانب في طبيعة المجتمع الفلسطيني التقليدية قد تشكل معيّناً لعملية التحول الديمقراطي. لهذا السبب حصول المجال الاجتماعي في المقياس على أقل العلامات. رغم صعوبة التعامل مع هذه المشكلة على مدى القصير، فإن هناك حاجة بارزة للاهتمام بتلك الجوانب الاجتماعية، وخاصة تلك المتعلقة بما يلي:

- العمل من أجل بلومرة نظام ضمان اجتماعي فعال.
- الاهتمام برامج محو الأمية.
- الإسراع بإجراء الانتخابات للمجالات المحلية.

[85]
تشجع مؤسسات المجتمع المدني على إجراء انتخابات دورية لاختيار
مسؤوليها الرئيسيين.

تفعيل نظام الخدمة المدنية ومحاربة آفة الواسطة في التعيينات.

مراقبة وتنفيذ الأنظمة والإجراءات الكفيلة بعدم التمييز ضد المرأة في
tالوظائف والرواتب.

3. يظهر القياس أن أكثر نقاط النظام السياسي الفلسطيني ضعفاً هي تلك المتعلقة بوجود
مؤسسات عامة قوية وفاعلة. إن وجود هذه المؤسسات الفاعلة هو شرط ضروري لأي
عملية تحوّل ديمقراطي في فلسطين. إنما لا شك فيه أن اعتماد النظام السياسي
الفلسطيني خلال الفترة السابقة على قيادات تاريخية ذات إثر ضاغي قد جعل من
الممكن "شخصنة" النظام السياسي بحيث فقدت المؤسسات العامة مكانتها لحساب
الشخص وجاء الولاء، وليس الأداء والمهارات، في المرتبة الأولى في التعيينات مما
أضعف المؤسسات. لمواجهة هذا التحدي، ينبغي على السلطة الفلسطينية العمل على:

1) الالتزام الأمين بنود القانون الأساسي في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات

وخصوصا تلك المكشوفة للفصل بين السلطات.

2) ضمان وجود مساحة برلمانية لكلفة السلطات التنفيذية بهدف تعزيز مكانة
المجلس التشريعي. إن هذا يطلب العمل على إجراء انتخابات تشريعية في
أسرع وقت ممكن.

3) ضمان استقلال القضاء وعدم تدخل السلطة التنفيذية في التعيينات أو التنقلات

داخل هذا الجهاز الحساس. كما يجب ضمان التنفيذ الفعال لقرارات المحاكم.
## طرق احتساب المقياس الديمقراطي

<table>
<thead>
<tr>
<th>الالوان</th>
<th>الرقم</th>
<th>الاسم</th>
<th>العلامة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>1</td>
<td>المؤشر الأول</td>
<td>نسبة موزنة الأحزاب التي تصرف على التعليم والصحة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2</td>
<td>المؤشر الثاني</td>
<td>الرقابة البرلمانية: عدده التحققات والجلالات الصوتيت على طرح القضايا التي يثيرها الأمن التشريعي للسلطة التنفيذية</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>3</td>
<td>المؤشر الثالث</td>
<td>حريتي تشكيل وعمل الأحزاب في القانون الأساسي وغيره من القوانين</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>4</td>
<td>المؤشر الرابع</td>
<td>لجسن حقوق الأقباط، حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>5</td>
<td>المؤشر الخامس</td>
<td>التصنيفات والإلاتصالات في الأجهزة التشريعية المفتوحة على من قبل السلطة التنفيذية</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>6</td>
<td>المؤشر السادس</td>
<td>إمكانية إقامة محاكمات إعلاج، ودلالات وصح وصلات وفعالية</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>7</td>
<td>المؤشر السابع</td>
<td>عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>8</td>
<td>المؤشر الثامن</td>
<td>تقييم تطور مهنة الصحافة في البلاد</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**المؤشر العامل**

- **توضيح**
  - $1000$: نقطة لكل حالة تبني لهذه قضايا
  - $10$: نقطة لكل حالة تبني هذه القضايا
  - $1000/1000$: نقطة للمساحة بوجود محطات خاصة

- **تعقيض**
  - يُعتبر هذا المؤشر منخفض $15$ نقطة لكل مواقف. وتشمل هذه المواقف: نشر والمقالات الصحفية بشأن هذه القضايا في الزيادة.
  - $1000/1000$: نقطة للمساحة بوجود محطات خاصة

- **تطبيق**
  - يمكن أن تكون نسبة أكبر من $10$: نقطة لكل مليون مقاطعة. إذا كانت نسبة $1000/1000$: نقطة للمساحة بوجود محطات خاصة.

- **قيمة**
  - قيمة هذا المؤشر إلى قسم القرارات الأولى: تعديل إعداد القضايا، وتوجيه المحاكمة العليا، وتوجيه القضايا. إذا كانت نسبة $1000/1000$: نقطة للمساحة بوجود محطات خاصة.

- **أعمال**
  - قد يؤدي هذا المؤشر إلى تشكيل الأحزاب، وتوجيه المحاكمة العليا، وتوجيه القضايا. إذا كانت نسبة $1000/1000$: نقطة للمساحة بوجود محطات خاصة.

- **النواتج**
  - يمكن أن تكون نسبة أكبر من $10$: نقطة لكل مليون مقاطعة. إذا كانت نسبة $1000/1000$: نقطة للمساحة بوجود محطات خاصة.

[87]
<table>
<thead>
<tr>
<th>الاسم</th>
<th>الاسم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>نوعية احتمال المؤشر</td>
<td>العناوين</td>
</tr>
<tr>
<td>ما هو 50%، ونسبة احتمال هذا المؤشر.</td>
<td>=&gt; نسبة أعضاء النقابة العمالية والمهنية في قوة العمل 1000876</td>
</tr>
<tr>
<td>يتم حساب علامة هذا المؤشر كالتالي: نسبة الفواتير التي تنتشر من الفواتير الملونة 80000000، إذا تم ترحيم أي من الفواتير التي تنتشر في الصحف المحلية.</td>
<td>=&gt; يحصل هذا المؤشر على 1000 نقطة</td>
</tr>
<tr>
<td>التسرب من النشرة إذا كانت نسبة النشرة 95% أو أكثر، تكون علامة مواضعاً.</td>
<td>=&gt; المؤشر الرقمي عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>تخصص الطلبة في برامج حماية اجتماعية مختلفة.</td>
<td>=&gt; المؤشر الثاني عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة المسكرين في برامج الفنانين.</td>
<td>=&gt; المؤشر الثالث عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر الرابع عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر الخامس عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر السادس عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر السابع عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر الثامن عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر التاسع عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر العشرون عشر</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاسم</th>
<th>الاسم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>طريقة احتمال المؤشر</td>
<td>الاسم</td>
</tr>
<tr>
<td>ما هو 50%، ونسبة احتمال هذا المؤشر.</td>
<td>=&gt; نسبة أعضاء النقابة العمالية والمهنية في قوة العمل 1000876</td>
</tr>
<tr>
<td>يتم حساب علامة هذا المؤشر كالتالي: نسبة الفواتير التي تنتشر من الفواتير الملونة 80000000، إذا تم ترحيم أي من الفواتير التي تنتشر في الصحف المحلية.</td>
<td>=&gt; يحصل هذا المؤشر على 1000 نقطة</td>
</tr>
<tr>
<td>التسرب من النشرة إذا كانت نسبة النشرة 95% أو أكثر، تكون علامة مواضعاً.</td>
<td>=&gt; المؤشر الرقمي عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>تخصص الطلبة في برامج حماية اجتماعية مختلفة.</td>
<td>=&gt; المؤشر الثاني عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة المسكرين في برامج الفنانين.</td>
<td>=&gt; المؤشر الثالث عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر الرابع عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر الخامس عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر السادس عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر السابع عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر الثامن عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر التاسع عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر العشرون عشر</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاسم</th>
<th>الاسم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الاسم</td>
<td>الاسم</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة أعضاء النقابة العمالية والمهنية في قوة العمل 1000876</td>
<td>=&gt; المؤشر الأول عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>يتم حساب علامة هذا المؤشر كالتالي: نسبة الفواتير التي تنتشر من الفواتير الملونة 80000000، إذا تم ترحيم أي من الفواتير التي تنتشر في الصحف المحلية.</td>
<td>=&gt; يحصل هذا المؤشر على 1000 نقطة</td>
</tr>
<tr>
<td>التسرب من النشرة إذا كانت نسبة النشرة 95% أو أكثر، تكون علامة مواضعاً.</td>
<td>=&gt; المؤشر الرقمي عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>تخصص الطلبة في برامج حماية اجتماعية مختلفة.</td>
<td>=&gt; المؤشر الثاني عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة المسكرين في برامج الفنانين.</td>
<td>=&gt; المؤشر الثالث عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر الرابع عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر الخامس عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر السادس عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر السابع عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر الثامن عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر التاسع عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الأسر التي تخدمانها.</td>
<td>=&gt; المؤشر العشرون عشر</td>
</tr>
<tr>
<td>الرقم</td>
<td>المtoolbox</td>
</tr>
<tr>
<td>-------</td>
<td>-----------</td>
</tr>
<tr>
<td>1</td>
<td>المـ. 1</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>المـ. 7</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المؤشر:

- المـ. 1: نسبة البطالة من قوة العمل
- المـ. 2: المؤشر السنوي عشر
- المـ. 3: المؤشر السنوي عشر
- المـ. 4: المؤشر السنوي عشر
- المـ. 5: المؤشر السنوي عشر
- المـ. 6: المؤشر السنوي عشر

العمود:

- المـ. 7: كنافات السكان (معدل الأفراد للغدة الواحدة).
- المـ. 8: إجراء احصائيات عامة ومهنية حرة
- المـ. 9: ورتبة في موضعها القانوني.
- المـ. 10: عدد العوامق دون محاكمة أو لائحة
- المـ. 11: المؤشر الوارد
- المـ. 12: المؤشر الوارد

المؤشر:

- المـ. 1: نسبة البطالة 5% وعلبة تحسس علامة هذا المؤشر كنافات: بحيث تبدأ علامة هذا المؤشر بي 100 نقطة وتتقصى إلى مستوى 101% زيادة فرق 5%. إذا كانت نسبة البطالة أكثر من 35% تحسب قيمة هذا المؤشر صفر.
- المـ. 2: نسبة الأفراد المؤمنين صحياً: العلامة = 1000% × نسبة الأفراد الذين يعتمدون في تأمين صحي.

المؤشر:

- المـ. 3: كنافات السكان (معدل الأفراد للغدة الواحدة).
- المـ. 4: إجراء احصائيات عامة ومهنية حرة
- المـ. 5: ورتبة في موضعها القانوني.

المؤشر:

- المـ. 6: عدد العوامق دون محاكمة أو لائحة
- المـ. 7: المؤشر الوارد
- المـ. 8: المؤشر الوارد

المؤشر:

- المـ. 9: عدد الأفراد المؤمنين صحياً العدل
- المـ. 10: نسبة الهجرة.
<table>
<thead>
<tr>
<th>طريقة الاحسابة المؤشر</th>
<th>العوان</th>
<th>الرقم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td><strong>المؤشر الثلاث الأعيان والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الثلاث الأعيان والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الثلاث الأعيان والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>تبدأ قيمة هذا المؤشر贱 100 نقطة إذا كان هناك صفر من الحالات، وتضيف قيمة المؤشر: 100 نقطة لوعد جمال واحد، 30 نقطة لوعد جمالين و200 نقطة لوعد ثلاثة جمالات. 10,000 نقطة لوعد أربعة جمالات أقوى.</td>
<td>عدد حالات الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن</td>
<td><strong>المؤشر الثلاث الأعيان والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td><strong>المؤشر الرابع والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الرابع والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الرابع والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>تبدأ علاقة هذا المؤشر贱 100 نقطة. وتضيف كلها لكل حالة وفقًا ناتجًا عن التعامل. تضيف قيمة هذا المؤشر صفر في حالة وفاة واحدة نتيجة العوامل حانة فترات المراقبة. ونقص العدالة 50 نقطة لكل حالة تعابير، ويقسم ما تبقى إلى ربع. في حالة أن نحن جهازة مصددة للمعلومات.</td>
<td>عدد حالات التعابير أو الرفاة في العلاقات</td>
<td><strong>المؤشر الرابع والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td><strong>المؤشر الخامس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الخامس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الخامس والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>يتم إعداد معالجة لكل بلد ويتم اعتباره بند المؤشر.</td>
<td>النسبة الذين يعندون وجود فساد في الدولة</td>
<td><strong>المؤشر الخامس والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>كلاً تاني: أولاً: يتم الحصول على علاج المؤشر من استعمال الرأي العام: وتجربة كلاً تاني: العلاجات (ج) = 0 + (م) × 5 + (أ) × 350.</td>
<td><strong>المؤشر الخامس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الخامس والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الذين يعندون وجود فساد في الدولة</td>
<td><strong>المؤشر الخامس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الخامس والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>يجب أن تكون هذه المنظمة في أجهزة السلطة إلى حد ما. ج- نسبة الذين لا يعندون وجود فساد في أجهزة السلطة.</td>
<td><strong>المؤشر الخامس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الخامس والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>يتم الحصول على النسبة الناتجة من استعمال الرأي العام:</td>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>آ- نسبة الذين يعندون بأنه بإمكانهم اعتقد السلطات دون حروف. ب- نسبة الذين يعندون بأنه ليس بإمكانهم اعتقد السلطات دون حروف.</td>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>ج- نسبة الذين لا يعندون حروف.</td>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>وتجربة كلاً تاني: العلاجات كما في العلاجات (ج) = 0 + (م) × 550.</td>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السادس والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>يتم الحصول على النسبة الناتجة من استعمال الرأي العام:</td>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>آ- نسبة الذين يعندون بأنه بإمكانهم اعتقد السلطات دون حروف. ب- نسبة الذين يعندون بأنه ليس بإمكانهم اعتقد السلطات دون حروف.</td>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>ج- نسبة الذين لا يعندون حروف.</td>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>وتجربة كلاً تاني: العلاجات كما في العلاجات (ج) = 0 + (م) × ن.</td>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر السابع والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>يتم الحصول على النسبة الناتجة من استعمال الرأي العام:</td>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>آ- نسبة الذين يعندون بأنه بإمكانهم اعتقد السلطات دون حروف. ب- نسبة الذين يعندون بأنه ليس بإمكانهم اعتقد السلطات دون حروف.</td>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>ج- نسبة الذين لا يعندون حروف.</td>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>وتجربة كلاً تاني: العلاجات كما في العلاجات (ج) = 0 + (م) × ن.</td>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
<td><strong>المؤشر الثالث والضبطات</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>طريقة احسب المؤشر</td>
<td>العيون</td>
<td>الرقم</td>
</tr>
<tr>
<td>-------------------</td>
<td>-------</td>
<td>-------</td>
</tr>
<tr>
<td>(نسبة الصحف للمعارضة من المجموع الكلي للصحف) = (0.5%×100)</td>
<td>عدد صحف ومجلات المعارض</td>
<td>المؤشر العام والمعروف</td>
</tr>
<tr>
<td>وبالنسبة إلى المجموع الكلي 300 في المجلات السابقة</td>
<td>مقارنة بمعدل عدد الصحف والمواد الأخرى</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وجمع إليها، وذلك بعد تقسيم المؤشر إلى مجموع حيث حددته</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الصحف و 300 للملحقات، وذلك على افتراض أن</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الجمهور الم大理 تلمح بتغيير نحو 30% من المجموع العام</td>
<td>وعلى افتراض أن تزويج صحف المعارض أدناه بكثير من تزويج</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الصحف غير المعارض.</td>
<td>الصحف غير المعارض.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>السماح بإدخال معلومات من الخارج</td>
<td>المؤشر الثلاثون</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره 1000 نقطة وتتجري هذه</td>
<td>المؤشر الواحد والثلاثون</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>العلامة ما مقداره 40 نقطة لكل معلومة تصل من الدخل مناطق</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المنطقة للأعمال السياسية أو أي معلومة أخرى.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>نقسم علامة هذا المؤشر كاليالي: حصل هذا المؤشر على</td>
<td>المؤشر الثلاثي والثلاثون</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1000 نقطة في حال عدم تعرض أي من مؤسسات حقوق الإنسان إلى</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مضايقات.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>نقص العلامة بما مقداره 20 نقطة عند تعرض كل 1% من</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المؤسسات لمضايقات. وتصبح العلامة سفيرا إذا ما تم تعرض</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>5% أو أكثر من المؤسسات إلى مضايقات.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره 1000 نقطة. نقص العلامة بما</td>
<td>المؤشر الثلاثين والثلاثون</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مقداره 200 نقطة لكل فعلية كتب.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>عدد كتاب المضايقات والمسارات</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>والاجتماعات العامة والفعاليات</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الثقافية التي يتم منع رفع ترخيصها أو</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>يتم نقلها بالقوة من قبل السلطة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>نقص العلامة بما مقداره 1000 نقطة. تنص علامة هذا المؤشر بما</td>
<td>المؤشر الثلاثة والثلاثون</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مقداره 40 نقطة لكل من امتلك الصدر في مناطق السلطة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الفلسطينية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>القوة الشرعية للبرلمان: عدد مجموعات القروي المقررة في المجلس</td>
<td>المؤشر الرابع والثلاثون</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعرض عليها</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>خلال الليلة القانونية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>يتم الحسب على النسب التالية من استطلاع الرأي العام:</td>
<td>المؤشر الخامس والثلاثون</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>- لا يعتبر، 0% - 9 سه، - 0%</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>وتم احتساب كالتالي:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>العلامة= (2×س) + (0.5×ص) + (0.05×م)</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المقياس</td>
<td>العناصر</td>
<td>الرقم</td>
</tr>
<tr>
<td>---------</td>
<td>---------</td>
<td>------</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر المنزل</td>
<td>استخدام الواسطة في التوظيف</td>
<td>المؤشر السادس والثامن</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر الفضاء والفراء</td>
<td>نسبة اجتماع الفضاء بين الرجال والنساء</td>
<td>المؤشر السابع والثامن</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر الفضاء والسلام</td>
<td>نسبي مشتركة النساء في قوة العمل</td>
<td>المؤشر السابع والثامن</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر الفضاء والسلام</td>
<td>نسب مشتركة النساء في موقع مدير فاعل في الوزارات</td>
<td>المؤشر السابع والثامن</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر الفضاء والسلام</td>
<td>معدل أجور النساء والرجال</td>
<td>مؤشر المؤشر الأربعون</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر الفضاء والسلام</td>
<td>نسبة الأفراد التي تعقد مؤشرًا عامًا وتلتقيون بها</td>
<td>المؤشر المؤشر الاربعون</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر الفضاء والسلام</td>
<td>نسبة الأفراد الذين يعتقدون في المؤشر الحالي</td>
<td>المؤشر المؤشر الاربعون</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر الفضاء والسلام</td>
<td>يتم الحصول على النسبة الناتجة من استطلاع الأفراد العام</td>
<td>مؤشر المؤشر الاربعون</td>
</tr>
<tr>
<td>مؤشر الفضاء والسلام</td>
<td>يتم الحصول على نسب المؤشر في الاختيارات العامة والوطنية</td>
<td>المؤشر المؤشر الاربعون</td>
</tr>
<tr>
<td>العنوان</td>
<td>الرقم</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>--------</td>
<td>-------</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>طريقه احتساب المؤشر</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>في حالة وجود قانون يتم احتساب 300 نقطة، وفي حالة عدم وجود يتم احتساب العلامة سفر. ويتم احتساب العلامة 500 في حالة وجود مسألة رئيسية للحكومة، كما يتم احتساب العلامة 500 في حالة وجود مسألة رئيس السلطة</td>
<td>المؤشر الربع والأربعون</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>كل حق من الرئاسة أو الحكومة للمؤشر أو القانون الأساسي ينقص المؤشر 250 علامة.</td>
<td>المؤشر الخامس والأربعون</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نتائج احتساب هذا المؤشر</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سيتم احتساب هذا المؤشر بزيادة قيمة 100 نقطة ويتكون قيمة صفر إذا كانت النسبة 50% فأكثر، ويتضمن 400 نقطة لكل 10% نقص عن 50%</td>
<td>المؤشر السادس والأربعون</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الاربعون، موارد القيادة الحكومية وما يصدر عن قيادة خارجية</td>
<td>المؤشر السابع والأربعون</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>متطلبات السلطة لإجراء الإصلاحات السياسية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المؤشر 100 نقطة لكل 10% زيادة في عدد المطالبين</td>
<td>المؤشر التاسع والأربعون</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تقييم النسق لقيادة الحكومة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>ويتضمن أن الحكومة لم تنجح في تنفيذ برنامج الإصلاح</td>
<td>المؤشر العشري والأربعون</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مصروفات الأمن / القيادة × 100%: مصروفات الخدمات الاجتماعية / الزاوية × 100% ويتكون النسبة المئوية هي 9:1 حسب المعدل النسبي العالمي. يتفاوت قيمة المؤشر 1000 إذا كانت النسبة 9:1 وتكون صفر إذا أصيبت النسبة 9 أو تجاوزت هذه النسبة وهذا يتفاوت 12 نقطة لكل 12 إضافية في التفاصيل</td>
<td>المؤشر التاسع والأربعون</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
| سبعة مؤشر تم قياسه ب 1000 نقطة ويحتفظ 200 نقطة لكل 10% من المواطنين لا يشعرون بالأمان الشخصي. يحصى قيمة صفر في حالة أن 50% من المواطنين لا يشعرون بالأمان الشخصي | المؤشر الحصين
نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام 2003

المؤشر الأول: نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة

النتيجة: بلغت نسبة إتفاق الأسرة على التعليم والصحة من مجموع الإنفاق الكلي للأسرة 74.6%.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسجية، استطلاع رقم 12 أيار/ mayo 2003

العلامة: 1000 نقطة

المؤشر الثاني: الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات حالات التصويت على طرح

الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية

النتيجة: طرح الثقة 2 الإستمالة التي نوقشت 36 الاستجواب 0 التحقيقات 4

المصدر: النشرات المختصرة بشؤون المجلس التشريعي، دائرة مقرر عام المجلس التشريعي

العلامة: 200 نقطة

المؤشر الثالث: حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره

من القوانين

النتيجة: بسبب غياب قانون للأحزاب يبقى النص في القانون الأساسي قابلاً لأكثر من

تأويل. لهذا السبب، ولهذه الظروف، ووجود قانون حزب واحد، يحسب من عناية المؤشر

500 نقطة

نص المادة (26) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي:

"للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات، ولهم على وجه

الخصوم الحقوق الآتية: أ- تشكيك الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً

للمعنى، "...

المصدر: القانون الأساسي

العلامة: 500 نقطة
المؤشر الرابع: احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين

النتيجة: النص واضح ضد التمييز

نص المادة (9) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي:

"الفلسطينيون أمام القانون والقضياء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقية.

المصدر: القانون الأساسي

العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الخامس: أن تتم التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها

النتيجة: في العام ٢٠٠٣ تم تعين ٢١ قاضياً صلح جديد، لكن كافة المصادر أفادت بعدم وجود معايير مكتوبة واضحة للتعيينات في الجهاز القضائي

المصدر: مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل، نقابة المحامين، اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين ٢٠٠٣

العلامة: صفر

المؤشر السادس: إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية

النتيجة: قُدم لوزارة الإعلام خلال العام ٢٠٠٣ أربع طلبات لترخيص إذاعات وحصلت جميعها على ترخيص، ولم يقم أي طلب لإنشاء محطة تلفزيونية. وبالنسبة للنشاطات الثقافية، لا توجد هناك سياسة متميزة للنشاطات الثقافية متفاوتة أنواعها

المصدر: وزارة الإعلام

العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر السابع: عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية

النتيجة: لا يوجد إحصائية معينة. لكن منذ بدء الإنتفاضة في ٠٩/٨/٢٠٠٠ وققوى المعارضة تنشر مواقفها في الصحف المحلية بشكل شبه يومي

المصدر: وسائل الإعلام المختلفة

العلامة: ١٠٠٠ نقطة
المؤشر الثامن: تقييم الناس حرية الصحافة في البلاد

النتيجة: وفقاً لاستطلاع الرأي رقم 11 الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله في آذار/مارس 2004، قال 74.1% أن هناك حرية صحافة في البلاد، وقال 13% يوجد حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، في حين 8.4% من المستطلعين قالوا إنه لا وجود حرية صحافة، ولم يفد 1.3% رأياً حول الموضوع.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: 318 نقطة

المؤشر التاسع: عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات

النتيجة: عدد القرارات: 876

عدد الطعون: 23

المصدر: تم مراجعة 21 بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة تم اختيارها عشوائياً، استجاب منها 12 بلدية

العلامة: 66 نقطة

المؤشر العاشر: عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة

النتيجة: بلغت القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل العليا 44 قضية. إلا أن العديد من المؤسسات الفلسطينية الرسمية وتشجيعها المدني والأمني واصلت رفض تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا وغيرها من المحاكم، فقد رفض محافظ سلطة النقد القرار الصادر عن محكمة العدل العليا بالإفراج عن أموال مؤسسات الجمعيات الخيرية، كما رفضت العديد من المؤسسات الأمنية تنفيذ الأحكام الصادرة بالإفراج عن عدد من الموقوفين، ومن هذه القرارات التي لم تتفاوض:

1. قرار محكمة العدل العليا برام الله الصادر بتاريخ 7/17/2003 القاضي بإلغاء قرار وكيل وزارة الأوقاف بفصل المواطنين محمود العبادي من وظيفته كمؤذن في مسجد الفارعة.


الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2003، التقرير السنوي التاسع، ص 87.


المصدر: مجلس القضاء الأعلى، تقرير الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن 2003

العلامة: 500 نقطة

المؤشر الحادي عشر: نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل التهيئة: بلغ عدد المشاركين في قوى العمل 794 ألف في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما بلغ عدد المتضمنين منهم إلى نقابات مهنية 476.

المصدر: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله

العلامة: 1000 نقطة

المؤشر الثاني عشر: نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاركين التهيئة: نشر مشروع قانون الصحة العامة فقط في العام 2003 من خلال الصحف المحلية، في حين لم ينشر 37 مشروع قانون، شملت مشاريع قوانين أخرى المجلس التشريعي وأحالها إلى الرئيس، ولكن لم تتم المصادقة، ومشاريع قوانين أخرى المجلس التشريعي بالمناقشة الأولى، ومشاريع قوانين أخرى المجلس بالمناقشة العامة، ومشاريع قوانين تلقاها المجلس ولم يبدأ مناقشتها.

المصدر: المجلس التشريعي – الدائرة الإعلامية

العلامة: 26 نقطة

1 الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، مرجع سابق ص. ٣٣-٣٧.
المؤشر الثالث عشر: التسرب من المدارس

الناتج: بلغت نسبة التسرب من المدارس 0.1%.

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء 2003

العلامة: 000 نقطة

المؤشر الرابع عشر: نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة

الناتج: تم التعامل مع هذا المؤشر كما تم التعامل معه في النسخة الأولى من المؤشر الأول حيث تم احتساب موظفي القطاع العام وموظفي الجامعات والمنظمات الأهلية والدولية، وغيرها من المؤسسات التي توفر الضمان الاجتماعي للعاملين فيها.

المصدر: جمل هلال ومجدال المالكي: التكافل الاجتماعي غير الرسمي في الضفة الغربية والقطاع، ماس، نشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

العلامة: 999 نقطة

المؤشر الخامس عشر: نسبة الأمية بين الذكور والإناث، نسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث

الناتج: بلغت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين الذكور (من عمر 15 عما فما فوق) 95.6%، وبلغت النسبة بين الإناث 89.2%، عدد الخريجين ذكور 1591، عدد الخريجين إناث 1663.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب السنوي للإحصاء، 2002

العلامة: 1111 نقطة

المؤشر السادس عشر: نسبة البطالة من قوة العمل

الناتج: بلغت نسبة البطالة في قوة العمل 4.32%، وهذا حسب التعريف الموسع للبطالة.

و لكن حسب تعريف البطالة التقليدي 0.56%.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العامة، 2003

العلامة: صفر

المؤشر السابع عشر: نسبة الأفراد المؤمنين صحياً

الناتج: بلغت نسبة الأفراد (8 سنة فما فوق) المؤمنين صحياً 74.3%.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2002

العلامة: 743 نقطة
المؤشر الثامن عشر: كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)
النتيجة: بلغت كثافة السكن 0.9 شخص للغرفة الواحدة لعام 2002
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2003
العلامة: 526 نقطة

المؤشر التاسع عشر: إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيفة في موعدها القانوني
النتيجة: لم تُجرَ الانتخابات العامة، علماً أن موعد إجراء الانتخابات مضى عليه عدة سنوات، كما أن الرئيس عرفت بإجراء الانتخابات في كانون ثاني 2003 ولم تُجرَ، كما لم تُجرَ انتخابات محلية حتى الآن في مناطق السلطة الفلسطينية، وجميع رؤساء وأعضاء الهيئات البلدية والمحلية هم محليين.
المصدر: لجنة الانتخابات المركزية
العلامة: صفر

المؤشر العشرون: عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام
النتيجة: بلغ عدد المعتقلين في عام 2003 بشكل عام 50 معتقل من سنوات سابقة لا زالوا دون محاكمة مواطن، كذلك يوجد 5 معتقل دون تقدمهم لمحاكمة
المصدر: تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنيين، 2003
العلامة: صفر

المؤشر الواحد والعشرون: عدد المحاكمات في محكمة أم النكبة
النتيجة: رغم الإعلان عن إلغاء محكمة أم النكبة من قبل وزير الداخلية السابق هاني الحسن ووزير العدل السابق عبد الكريم أبوصلاح، إلا أنه سجلت حالتين تم إحالة ملفاتهاما إلى محكمة أم النكبة.
المصدر: تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنيين، 2003
العلامة: 200 نقطة
المؤشر الثاني والعشرون: عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين

النتيجة: عدد الزيارات المسموح بها موافقًا على موحدها، وموقعًاوفقاً للمواجد، إذ يختلف
من سجين إلى آخر. الحد الأدنى هو مرة واحدة كل أسبوعين، والأقصى رسمياً
مرتين في الأسبوع، ومدة الزيارة تتراوح بين نصف ساعة إلى "غير محددة"، وتمح
عن البعض وتم تسمح بشكل إضافي لأخرى، كما أن هناك تحديداً للعدد الزوار في
بعض السجون (4-5 أشخاص) في حين غيرة محدد عدد الزوار في سجون أخرى.

هناك مزايا فيما يتعلق بتوفير المعلومات بخصوص الزيارات.

المصدر: مدارس سجون، ومصلون في أجهزة أمنية أخرى

العلامة: 1000 نقطة

المؤشر الثالث والعشرون: عدد المجالات التي يتوجب على المواطنين الرجوع فيها
إلى أجهزة الأمن

النتيجة: تبين أن على المواطنين الرجوع إلى أجهزة الأمن في العديد من المجالات.

المصدر: مكتاب وزارة الداخلية في الضفة والقطاع

العلامة: صفر

المؤشر الرابع والعشرون: عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات

النتيجة: تم التسجيل عن 5 حالة تعذيب وسواء معاملة، كما بلغ عن حالتي وفاة.


العلامة: صفر

المؤشر الخامس والعشرون: نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد
حالات الفساد التي تم مقاضاتها

النتيجة: وفق استطلاع الرأي رقم 11 الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية
والمسجلة في آذار/ مارس 2004، 84,3% يعتقدون بوجود فساد في السلطة،
بينما 7,4% لا يعتقدون بوجود فساد، وكانت نسبة المترددين (غير متأكد) 4,8%.

أما بالنسبة لعدد حالات الفساد التي تم المقاضاتها فبلغت الصفر

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمحلية، وقد تم مراجعة هيئة الرقابة
العامة (رام الله)، وهيئة الرقابة العامة (غزة). ولم تجد أي تعاون

العلامة: صفر

العلامة: 37 نقطة
المؤشر السادس والعشرون: عدد جوازات السفر المنوحة نسبة إلى عدد الطلبات

النتيجة: عدد جوازات السفر المنوحة خلال عام 2003 هو 283842. عدد الطلبات المقدمة حسب نفس المصادر ولنفس الفترة: 283842.
المصدر: وزارة الداخلية - رام الله
العلامة: 1000 نقطة

المؤشر السابع والعشرون: الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف

النتيجة: بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون خوف 49%، والذين قدروا أن الناس لا يستطيع انتقاد السلطة دون خوف 46%.
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع الرأي رقم 11 آذار/ مارس 2004
العلامة: 515 نقطة

المؤشر الثامن والعشرون: عدد الرخص المنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات

النتيجة: وزارة الداخلية لا تستقبل طلبات تشكيل أحزاب جديدة بسبب عدم إقرار قانون الأحزاب من قبل المجلس التشريعي.
المصدر: وزارة الداخلية
العلامة: صفر

المؤشر التاسع والعشرون: عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات

النتيجة: هناك عشرات الصحف والمجلات التي تتم تراخيص في مناطق الضفة والقطاع بعضها صدر وتوقف عن الصدور وما زال يحمل تصريح الصدور من وزارة الإعلام وبعض هذه الصحف والمجلات توزع على نطاق محدود. أما الصحف التي توزع يوميا وأسبوعيا بشكل تغطي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة منها ثلاثة صحف يومية هي القدس والأيام والحياة الجديدة، وصحيفة أسبوعية معوضة هي الرسالة.
المصدر: المكتبات، مراكز توزيع الصحف في المدن
العلامة: 466 نقطة
المؤشر الثلاثون: السماح بإدخال مطبوعات من الخارج

النتيجة: لا توجد أي قيود على إدخال أو مطبوعة ترده من الخارج باستثناء مع ما ينافي مع الحياة العام، فالسلطة الفلسطينية لا تمنع بإدخال المطبوعات. ولكن بعض العقبات تضعها سلطات الاحتلال.

المصدر: وزارة الإعلام، المكتبات

العلامة: 1000 نقطة

المؤشر الواحد والثلاثون: تعرض منظمات حقوق الإنسان لضايقات من قبل السلطة

النتيجة: لم تقدم شكاوى من مؤسسات حقوق الإنسان للهيئة الفلسطينية المستقلة

المصدر: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

العلامة: 1000 نقطة

المؤشر الثاني والثلاثون: عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بقمعة من قبل السلطة

النتيجة: لم تسجل أي حالة منعت فيها المظاهرات والمسيرات في عام 2003

المصدر: وزارة الداخلية

العلامة: 1000 نقطة

المؤشر الثالث والثلاثون: عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية


المصدر: وزارة الإعلام، صحيفة الرسالة

العلامة: 1000 نقطة
المؤشر الرابع والثلاثون: القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يتعترض عليها خلال المهلة القانونية

النتيجة: أقر المجلس التشريعي 4 قوانين في العام 2013. تم تمت المصادقة عليها، في حين لم يصادق رئيس السلطة التنفيذية على ثلاثة عشر قانونًا مقرًا من المجلس التشريعي ومحالة إلته.

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني، تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

العلامة: ٢٤-٥ نقطة

المؤشر الخامس والثلاثون: تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم 11 الذي أجريته المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن الناس يقيمون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي: فقد منح ٥٠％ علامة جيد جداً، و8％ علامة جيدة، و5％ علامة متوسطة، و2％ علامة سيئة، و1％ لا يزالون ي勘 علامة سيئة، في حين أعطي ٣％، ٢％، ٢٠％، ٢％، ١％، و3％.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: ٣٦-٣ نقطة

المؤشر السادس والثلاثون: استخدام الواسطة في التوظيف

النتيجة: أشارت نتائج استطلاع الرأي رقم 11 للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى أن ٧٧％ من المستجيبين ترى (من خلال تجربتهم وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى 16％ أنها "تتم بالواسطة أحياناً"، ورأى ١％ أنها "تتم دون واسطة"، و3％ قال إنه لا يوجد "لدي كبرية يعرف عنها"، 1％ لا يعرف.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- استطلاع الرأي رقم 11

العلامة: ٥٦ نقطة
المؤشر السابع والثلاثون: نتاسب حجم البطالة بين الرجال والنساء

النتيجة: بلغت نسبة البطالة بين الذكور في الأرض الفلسطينية (15 سنة فأكثر) 26.9%، وبين الإناث 18.6%.

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2003

العلامة: 191 نقطة

المؤشر الثامن والثلاثون: نسبة مشاركة النساء في قوة العمل

النتيجة: بلغت نسبة النساء من قوة العمل 6.2%.

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2003

العلامة: 53 نقطة

المؤشر التاسع والثلاثون: نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية

النتيجة: A- الوزارات: نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المؤسسات الحكومية 15.1%. B- الجماعات والمنظمات الأهلية: بلغت نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المؤسسات الخاصة.

بلغت هذه النسبة 25.3%.

المصدر: لم تتوفر معلومات من وزارة شؤون المرأة، وديوان الموظفين العام. لذا تم الاستناد إلى المعلومات التي اعتمدت عليها المؤشر 대통령ي الفلسطيني 1997 - 1998 (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية). وبالنسبة للجماعات والمنظمات الأهلية فقد اعتمدنا على نتائج مسح بالعينة على المؤسسات الخاصة أجراء المركز الفلسطيني لبحث السياسية والمساحية

العلامة: 40 نقطة

المؤشر الأربعون: تناسب أجور النساء والرجال

النتيجة: بلغ معدل الأجور اليومية (بالشيكل) حسب الجنس كما يلي: ذكور 115 إناث 85.8

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2003

العلامة: 874 نقطة
المؤشر الواحد والأربعون: نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية


ب- بلغت نسبة المنظمات الأهلية التي تنتخب قياداتها نحو 16,7%.

المصدر: مسح بالعينة أجراء المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والدراسات لعام 2003

العلامة: 84 نقطة

المؤشر الثاني والأربعون: تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة

النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام رقم 13 للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، حول تقييم أداء حماس مؤسسات عامة، أن الأغلبية ترفض إعطاء تقييم إيجابي لأداء هذه المؤسسات. وهي المجلس التشريعي الفلسطيني حصل على العلامة 424، فيما حصلت الحكومة الفلسطينية على العلامة 447.5 وحصلت السلطة القضائية على العلامة 426، وحول تقييم أداء عمل الشرطة والأجهزة الأمنية فقد حصلت على العلامة 440، وكان تقييم أداء الرئاسة الأعلى حيث حصلت على 485.3 نقطة.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والدراسات

العلامة: 458 نقطة

المؤشر الثالث والأربعون: نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحليّة

النتيجة: خلال العام 2003 لم تجري انتخابات عامة أو انتخابات محلية في الأراضي الفلسطينية.

المصدر: صفر

المؤشر الرابع والأربعون: وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويبين المسائلة

النتيجة: تم إقرار القانون الأساسي الفلسطيني ونشره في عام 2002، ويشمل هذا القانون مسألة رئيس الحكومة من قبل المجلس التشريعي. لكن يفترض هذا القانون لأي نوع من المسائلة أو المحاسبة لرئيس السلطة من قبل المجلس التشريعي.

المصدر: الوقائع الفلسطينية

العلامة: 750 نقطة
المؤشر الخامس والأربعون: خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية

النتيجة: شهد عام 2003 العديد من الخروقات من قبل السلطة التنفيذية للقانون الأساسي ومن هذه الخروقات:

1. إنشاء مجلس الأمن القومي ومنحه صلاحيات واسعة دون سند قانوني في القانون الأساسي.
2. استمرار محاكاة السلطة الاتخاذية مهامه منذ عدة سنوات دون عرضه على المجلس التشريعي، وفقاً لأحكام المادة (93) من القانون الأساسي.
3. استمرار رئيس هيئة الرقابة العامة بمارسه مهامه منذ عدة سنوات دون عرضه على المجلس التشريعي، وفقاً لأحكام المادة (96) من القانون الأساسي.

المصدر: مجلس التشريعي الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

العلامة: صفر

المؤشر السادس والأربعون: موارد الميزانية الحكومية ومدى اعتمادها على مصادر خارجية

النتيجة: بلغت نسبة الاعتماد الميزانية الحكومية على مصادر خارجية 33% في العام 2003.
وقد شملت الميزانية الحكومية النفقات الجارية والتنفقات التطويرية.

المصدر: مشروع قانون الموازنة لعام 2004

العلامة: 3 نقاط
المؤشر السابع والأربعون: مطالبة الناس للسلطة لإجراء الإصلاحات السياسية

النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم 11 للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ما يلي: أن 91.9% من المستجيبين تؤيد الدعوات الداخلية والخارجية لإجراء أصلاحات وتغيرات جذرية على مؤسسات واجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية.

و3.7% تعارض هذه الدعوات، وأجاب 5.1% من المستجيبين بلا أعرف.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: 100 نقطة

المؤشر الثامن والأربعون: تقييم الناس لقدرته الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية

النتيجة: أشارت نتائج استطلاع الرأي رقم 11 للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى أن 61% من الحكومة تمكن من إجراء الإصلاحات السياسية التي وعدت بتقديمها في برنامجها الوزاري الذي نالت الثقة على أساسه. ورأى 29.3% من المستجيبين أن الحكومة لم تتمكن من إجراء الإصلاحات السياسية، وأجاب 0.5% بلا أعرف.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: 250 نقطة

المؤشر التاسع والأربعون: أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالصرفات الأمنية

النتيجة: بلغت مصروفات السلطة الفلسطينية في العام 2007 431 مليون دولار، فيما بلغت مصروفات السلطة الفلسطينية على المؤسسة الأمنية 403 مليون دولار. فيما بلغت مصروفات السلطة الفلسطينية على الخدمات الاجتماعية 457 مليون دولار في العام المذكور.

المصدر: قانون الموازنة العامة لعام 2004

العلامة: 264 نقطة

المؤشر الخامس والأربعون: سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي

النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم 12 الذي أجريه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في حزيران 2004 التالية: أن 76.7% من المستجيبين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم أو أفراد عائلاتهم. فيما يشعر 23.3% بتوفر الأمن الشخصي، وقال 2% أنهم لا يعرفون.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة: صفر.
جدول بعلامات المؤشرات الخمس وأربعين حسب الأوزان الأصلية والجديدة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>المؤشرات</th>
<th>الأوزان المقدر الأصلية</th>
<th>الوزن المقدر الجديد</th>
<th>الوزن الجديد الأصلي</th>
<th>النتائج حسب الوزن الجديد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>نسبة موارنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة</td>
<td>22</td>
<td>0.0645</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>الرقابة الرائدة: عدد التحققات وحالات التصفية على طرح النقطة اللي تثيرها المجلة التشريعي للسلطة التنفيذية</td>
<td>5</td>
<td>0.0645</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأسري وغيره من القوانين</td>
<td>24</td>
<td>0.0645</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>احترام حقوق الأقليات في القانون الأسري وغيره من القوانين</td>
<td>44</td>
<td>0.0645</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>استقلال القضاء: تعليقات</td>
<td>0</td>
<td>0.0655</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>الإناث في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية: حسب الدوامات والمواعيد</td>
<td>27</td>
<td>0.0647</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>مكافحة إعادة كميات إداعة وتلفزون علية وصحف ومحال ووكالات</td>
<td>19</td>
<td>0.0643</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>عدد مواقف أحزاب المعارض التي تظهر في المجلة ووسائل الإعلام</td>
<td>41</td>
<td>0.0648</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>نظم الناس لحرية الصحافة في البلاد</td>
<td>13.48</td>
<td>0.0645</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>عدد الغرامات</td>
<td>9.2</td>
<td>0.0642</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>عدد العقوبات في قوانين السلطات المحلية مقارنة بمجلس القوانين</td>
<td>0.6415</td>
<td>0.0641</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td>عدد القضايا المرتبة لمكتبة العمل العليا ومن ثم تنفيذ الأحكام الصادرة</td>
<td>5</td>
<td>0.0646</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>نسبة نسبة الإجراءات العملية والمهنية في قوة العمل</td>
<td>10</td>
<td>0.0641</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>نسبة سلامة القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع</td>
<td>0.44</td>
<td>0.0641</td>
<td>0.2255</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>الرقم</td>
<td>الأوزان المؤشرات</td>
<td>الوزن المقدر الأصلي</td>
<td>حسب الوزن الجديد</td>
<td>حسب الوزن الأصلي</td>
<td>النتائج</td>
</tr>
<tr>
<td>------</td>
<td>-----------------</td>
<td>-----------------</td>
<td>-----------------</td>
<td>-----------------</td>
<td>--------</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>النسر من المدارس</td>
<td>0.026</td>
<td>20.8</td>
<td>0.018</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td>نسبة المشردين في برامج ضمان اجتماعي متكاملة</td>
<td>0.023</td>
<td>10.12</td>
<td>0.013</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td>نسبة الأمية بين الذكور والإيات</td>
<td>0.027</td>
<td>8.937</td>
<td>0.020</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>17</td>
<td>نسبة عواصم العناية الخاصة بالصحة والشؤون الاجتماعية</td>
<td>0.023</td>
<td>33.642</td>
<td>0.027</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>18</td>
<td>نسبة البطالة من فئة العمل</td>
<td>0.026</td>
<td>0.026</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>19</td>
<td>نسبة الأفراد المدينين محتياجًا</td>
<td>0.019</td>
<td>18.465</td>
<td>0.019</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>20</td>
<td>كثافة السكان (عدد الأفراد لكل مساحة)</td>
<td>0.047</td>
<td>24.742</td>
<td>0.032</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>21</td>
<td>إجراء اجتماعات عامة رئيلة مرة</td>
<td>0.043</td>
<td>0.023</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>22</td>
<td>رقم مع</td>
<td>0.001</td>
<td>0.036</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>23</td>
<td>عدد الأفراد العائدين من مكاوي أو لاجئات الأمم المتحدة بدون تقدم</td>
<td>0.024</td>
<td>11.6</td>
<td>0.037</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>24</td>
<td>عدد الأفراد المدينين في عواصم أمن الدولة</td>
<td>0.019</td>
<td>0.012</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>25</td>
<td>عدد الأفراد المضطرون للسجون نسبة</td>
<td>0.023</td>
<td>0.013</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>26</td>
<td>عدد الأفراد الذين ينتمون إلى جماعة أخرى والوطن</td>
<td></td>
<td>0.018</td>
<td>0.027</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>27</td>
<td>عدد الأفراد الذين ينتمون إلى جماعة أخرى والوطن</td>
<td></td>
<td>0.020</td>
<td>0.024</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>28</td>
<td>نسبة الذين ينتمون إلى عائلة سياح في السenthal</td>
<td>0.010</td>
<td>0.010</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>29</td>
<td>عدد الأفراد الذين ينتمون إلى عائلة سياح في السenthal</td>
<td></td>
<td>0.014</td>
<td>0.015</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>30</td>
<td>عدد الأفراد الذين ينتمون إلى عائلة سياح في السenthal</td>
<td></td>
<td>0.015</td>
<td>0.015</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>31</td>
<td>عدد الأفراد الذين ينتمون إلى عائلة سياح في السenthal</td>
<td></td>
<td>0.018</td>
<td>0.017</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>32</td>
<td>عدد الأفراد الذين ينتمون إلى عائلة سياح في السenthal</td>
<td></td>
<td>0.019</td>
<td>0.019</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

**مقياس الديمقراطية في فلسطين 2004-2005**
<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>المؤشرات</th>
<th>الوزن المقدر الأصلي</th>
<th>الوزن المقدر الجديد</th>
<th>حسب الوزن الأصلي</th>
<th>حسب الوزن الجديد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>34</td>
<td>السماح بإدخال مطبوعات من الخارج</td>
<td>0.016</td>
<td>0.018</td>
<td>16</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>35</td>
<td>تعرض منظمات حفظ الإنسان لاضطهادات من قبل السلطة</td>
<td>0.011</td>
<td>0.022</td>
<td>22</td>
<td>31</td>
</tr>
<tr>
<td>36</td>
<td>عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والمعارضات الانتقائية التي يتم رفض ترحيبها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة</td>
<td>0.015</td>
<td>0.019</td>
<td>19</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>37</td>
<td>عدد الكتب والከارلات التي تم من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية</td>
<td>0.018</td>
<td>0.019</td>
<td>19</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>38</td>
<td>القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقررة في مجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعرض عليها خلال المهلة القانونية</td>
<td>0.016</td>
<td>0.018</td>
<td>4.42</td>
<td>4.76</td>
</tr>
<tr>
<td>39</td>
<td>تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد</td>
<td>0.012</td>
<td>0.019</td>
<td>6.597</td>
<td>4.596</td>
</tr>
<tr>
<td>40</td>
<td>استخدام الواسطة في التوظيف</td>
<td>0.013</td>
<td>0.016</td>
<td>6.728</td>
<td>4.556</td>
</tr>
<tr>
<td>41</td>
<td>تناسب حجم الطاقة بين الرجال والنساء</td>
<td>0.011</td>
<td>0.016</td>
<td>7.601</td>
<td>6.641</td>
</tr>
<tr>
<td>42</td>
<td>نسبة المشاركة السائدة في قوة العمل</td>
<td>0.011</td>
<td>0.016</td>
<td>4.983</td>
<td>6.905</td>
</tr>
<tr>
<td>43</td>
<td>نسبة مشاركة المرأة في موقعا مديرًا ما هو في وزارات وهي المنظمات الأهلية</td>
<td>0.011</td>
<td>0.016</td>
<td>4.344</td>
<td>4.424</td>
</tr>
<tr>
<td>44</td>
<td>نسبة أجر النساء والرجال</td>
<td>0.011</td>
<td>0.016</td>
<td>9.614</td>
<td>10.488</td>
</tr>
<tr>
<td>45</td>
<td>نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تتعهد مؤسسات جامعية وتمنح بطاقة القيادة</td>
<td>0.012</td>
<td>0.016</td>
<td>1.068</td>
<td>0.84</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1000</td>
<td>424.3</td>
</tr>
</tbody>
</table>